النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٤٢ | آب ٢٠١١ | www.if.org.lb

الجولة الأولى

في الأسبوع الأخير من تموز الفائت، بدأ وزير المال محمد الصفدي سلسلة زيارات تفقدية ميدانية لادارات الوزارة ومراكزها في بيروت والمناطق، للاطلاع على أوضاعها والتعرف الى سير العمل فيها.
وهذه صور من بعض محطات الجولة الأولى للوزير (الصور من دالاتي ونهرا).

أيها الموظفون... أنتم شركاء في الإصلاح

بعد انقضاء بضعة أسابيع على تسلمي مسؤوليتي في وزارة المالية، حرصت على أن أقوم بجولات ميدانية على بعض الادارات التابعة للوزارة، ومراكزها في بيروت والمناطق. وفي كل محطات هذه الجولات، شئت أن أسمع، وأرى، وألمس لمس اليد.
فأي تقرير لن يكون أصدق وأكثر تعبيراً من المعاينة المباشرة، وأي كتاب لن يكون أكثر فاعلية من الاستماع إلى موظف يعدد المشاكل التي يعانيها في إدارته، أو مُراجع يشكو تأخيراً هنا في معاملته، أو صعوبة هناك، أو تعقيداً هنالك، أو سوى ذلك...
أردت التواصل المباشر مع الإدارة ومع المراجعين من المواطنين، لأن خدمات وزارة المال تعني كل الناس، ووزارتنا هي الأكثر تعاطياً مع الناس بين الوزارات.
إن الوصول إلى مرحلة تقدم وزارة المال فيها، بمختلف مديرياتها وإداراتها، أفضل مستوى من الخدمات إلى الناس، هو هدفنا وهاجسنا.
ولهذا الغرض، سنعمل على أكثر من مستوى، إن على صعيد القوانين والنظم، أو على صعيد الإجراءات والآليات، أو لجهة تعزيز العنصر البشري والإمكانات التقنية، أو غير ذلك. وقد لمست خلال جولتي، ومن خلال اجتماعاتي إلى مسؤولي مختلف الإدارات، أن ثمة حاجة أكيدة إلى تحسين بيئة العمل، لتوفير أفضل ظروف تفعيل الإنتاجية، وتالياً الارتقاء بالخدمة.
لقد أتيح لي، خلال الأسابيع التي مضت على تسلمي مسؤولية وزارة المال، أن أتيقن من أن في هذه الوزارة عناصر أكفاء، يعملون بنزاهة وإخلاص وجد، ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أنها "الإدارة الفاضلة"، إذا صح التعبير.
نعم، لن نترك المخالف والمتجاوز يستمر في الإساءة إلى سمعة الوزارة والى المال العام، بل سنحاسبه وفق القانون والأصول، لكننا في الوقت نفسه سنشجع الموظف الشريف الذي يثبت قدراته واندفاعه والتزامه القانون والأخلاقيات المهنية.
نعم، سنعالج أية أخطاء أو ثغر، وسنؤمن البيئة المناسبة لعملية التحديث والتطوير وعصرنة الادارة وتفعيل ادائها، لكي تكون على مستوى تطلعات المواطنين وآمالهم، وطموحات حكومتنا على الصعيد المالي والاقتصادي.
أيها الموظفون، أدعوكم الى أن تعطوا في عملكم أفضل ما لديكم، وعليكم أن تدركوا أن ثمة مسؤولية كبيرة تقع على عاتقكم، وهي مسؤولية حماية المال العام، وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتسهيل أمور الناس، وتوفير الخدمة المثلى لهم.
وأنا واثق بأننا سنكون جميعاً شركاء في المشروع الإصلاحي الكبير الذي نحن في صدده.

محمد الصفدي
وزير المالية

في هذا العدد أيضاً

موازنة ٢٠١٢: تصنيف وظيفي جديد "مفصّل وواضح وشفاف" ٢
موظفو وزارة المال يحققون نتائج مميزة في معهدي الادارة العامة في فرنسا وكندا ٦
سراج للموظفين: المطلوب منكم..."جهد أقل"! ٨
بيفاني: معنيون باستدراك تكلفة تصحيح التدهور البيئي ١٤

تصدر عن:
معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

التصنيفات أدوات أساسية تساعد السلطة التنفيذية على تحسين إدارتها للموازنة".

ولفتا الى أن "أنواع التصنيف الثلاثة المذكورة ليست شاملة، بل يمكن ذكر أنواع أخرى مرتبطة بحاجات محدّدة على صعيد التحليل أو المتابعة، ومنها التصنيف الجغرافي والتصنيف وفقًا للجهة المستفيدة والتصنيف وفقًا لمصدر التمويل وتصنيف البرامج في إطار موازنة البرامج".

إصلاحات تصنيف الموازنة في لبنان

قال بوليه وشعراوي "منذ عام ١٩٩٦، عمل لبنان على تحسين المصطلحات المتعارف عليها والمستخدمة في إطار تصنيف الموازنة عبر إعادة هيكلة التصنيف الاقتصادي وبدء العمل بتصنيف وظيفي مبني على تصنيف وظائف الإدارات العامة، الصادر عن مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٨١. وسمح ذلك بتحسين شكل الموازنة وتوضيح الخيارات فيها إلى حدٍ كبير". غير أنّ "المصطلحات المستخدمة على مرّ السنين في تصنيف الموازنة تغيّرت وابتعدت من المبادئ المعمول بها لدى دخولها حيّز التنفيذ في عام ١٩٩٦"، بحسب بوليه وشعراوي، اللذين أضافا "أن التصنيف الاقتصادي أصبح مسهباً في بعض أجزائه مقارنةً بالتصنيف الوظيفي، علماً بأنّ بعض خطوط الموازنة لم تعد مدوّنة في هذه القواعد".

وتابعا "أن الوزارة، أطلقت منذ عام ٢٠١٠ عملية مراجعة لمصطلحات الموازنة بهدف تحسين شفافيتها، إن لجهة التحضير أو لجهة التنفيذ، عبر المزيد من التماسك على صعيد أنواع التصنيف.

و"تناوت التحسينات النواحي الآتية:

- التصنيف الإداري حيث أضيفت إلى الأقسام المختلفة المؤسسات التي تتلقّى مبالغ محوّلة من الموازنة بهدف تحديد هذه العمليات المهمّة بشكل أفضل.
- التصنيف الاقتصادي حيث وردت التقديمات الاجتماعية التي كانت حتّى ذلك الحين ضمن الرواتب ضمن الفئة المتطابقة الخاصة بعمليات التحويل.
- التصنيف الوظيفي حيث استبدل تصنيف وظائف الإدارات العامة الصادر في عام ١٩٨١ بتصنيف جديد صدر في عام ٢٠٠٠، وهو موجّه أكثر نحو الخدمات الجماعية والاجتماعية والبيئية. كما سمح التصنيف الجديد بإعادة النظر في توزيع الوظائف وفقًا لما ورد في كتيّب الإحصاءات الخاصة بالأموال العامة الذي أصدره صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١".

وأشار تعميم موازنة ٢٠١٢ الى أن "تصنيف ١٩٩٦ خسر جودته خلال السنوات الأخيرة، إذ لم يعد يساعد على تحليل أهداف الموازنة بصورة واضحة". أما التصنيف الوظيفي الجديد "فيتلاءم مع المعايير الدولية الجديدة، منها تصنيف عام ٢٠٠٠ الذي وضع بناء على مراجعة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD ووحدة الإحصاء في الأمم المتحدة".

ولفت التعميم الى أن التصنيف الجديد" يشمل التعديلات الآتية:

- إدراج وظيفة خاصة بالبيئة.
- دمج الوظائف الأربع الخاصة بالخدمات الاقتصادية وذلك ضمن وظيفة جديدة واحدة مسماة الشؤون الاقتصادية.
- دمج الوظيفة الخاصة بالنفقات غير القابلة للتوزيع ضمن قسمين من الخدمات العامة للإدارات العامة".

وشدد بوليه وشعراوي على أن "من شأن تطبيق هذه الإصلاحات أن يضطلع بأثر مهمّ في سهولة قراءة الموازنة، وخصوصاً في ما يتعلّق بأهداف هذه الموازنة والتوقّعات الواردة فيها وتنفيذها. كما يسمح بتحديد دقيق للمبالغ التي خصّصتها الحكومة للوظائف المختلفة والمحدّدة بوضوح".

وهي تقديم الموازنة إلى المجلس النيابي وفقًا للبرامج وهو ما يتم تحضيره تحديدًا لموازنة عام ٢٠١٢، وعلى هذا الأساس فإنّ هذا البرنامج التدريبي كان مفيداً لي على صعيد إعداد البرامج لوزارة الماليّة التونسيّة".

أما مفتّش عام وزارة المال في العراق والمحاسب القانوني ضيا حسن جميل، فأكّد أنّ "الموازنة جزء مهم من السياسة الماليّة وهي تعني تاليًا خطة الرفاه الاجتماعي المقبل وتأمين الوظائف والاستثمارات، وبقدر ما تكون مبنيّة على أسس رصينة وعلميّة، نستطيع تحقيق أهداف مجتمعاتنا". ولاحظ أنّ "علم الماليّة العامة والموازنة بالذات شهد تطوّرات وقفزات كثيرة، ولا سيما لجهة المبادئ الجديدة كالشفافيّة وتصنيفات الموازنة وغيرها".

واضاف "استفدنا كثيرًا من هذا البرنامج التدريبي وأعتقد أننا سنتمكّن من نقل هذه التجربة وهذه الخبرات إلى الواقع التطبيقي في بلادنا". وشجّع جميل على المشاركة في هذه البرامج "إذ من المهم جدًا متابعة ما يجري في العالم من حولنا ولا سيما أنّنا في خضم الوظيفة لا نستطيع الالتفات إلى التطوّرات التي تلحق الماليّة العامة التي نعمل عليها في هذه الوظائف، ومن هنا تبرز أهميّة هذه البرامج".

ورأت المدرّبة في الدائرة الماليّة التابعة للمعهد الوطني للتدريب في الأردن مريم الخطيب أنّ "مشاركة عدّة دول في مناقشة مواضيع مهمة كإعداد الموازنة، هو أمر مفيد".

ولاحظت أن "ما أثرى البرنامج هو وجود مشاركين من عدّة دول، الأمر الذي اتاح لنا الاستفادة من خبراتنا المتبادلة".

وأشادت الخطيب بتنظيم البرنامج، ولفتت إلى أنّ "التنسيق كان جيّداً جداً والمدرّبون كانوا ممتازين وهم أصحاب مهارات عالية ومحترفة وتعتمد أساليب جديدة وتنقل المعلومة بطريقة تتيح للجميع فهمها".

واشار المدير العام للمعهد الفلسطيني للماليّة العامة والضرائب المدير العام الموازنة سابقاً مجدي الحسن، إلى أنّ "البرنامج التدريبي تضمّن أفكاراً جديدة وشهد مناقشات ومداخلات من ممثلي عدّة دول وهو ما مكّننا من الاطلاع على تجاربهم والمشاكل التي واجهوها".

المشاركون في الدورة

ورأى الحسن أنّ "المواد التي تضمّنها البرنامج كانت متنوّعة، وتعدّد المحاضرين أضفى عليها مرونة". ولفت إلى أنّ "بعض المواد كانت غنيّة لجهة الممارسات والتجارب والحلول المعطاة لها والتي تشجّع على الفاعليّة أكثر وتحسين الأداء". وأشار إلى أنّ المادة "قيّمة ومن الممكن أن نطوّر فيها وأن نبني شيئاً ما من خلالها للمستقبل".

أما رئيس قطاع التنمية الاجتماعيّة في وزارة الماليّة السعوديّة عبد العزيز الهذيلي فرأى أنّ البرنامج التدريبي وتنظيمه جيّدان". وأضاف: "استعرضت الماليّة العامة والتجارب من قبل الخبراء الموجودين وهو ما سمح لنا بمقارنتها بما هو موجود وما هو مطبّق عندنا حاليًا، وكان لذلك مردود جيّد ويسمح لنا بتحديد موقعنا بالمقارنة مع الآخرين".

وقال الهذيلي"نحن في السعودية نعمل على كل أنظمة الموازنة الموجودة وكل ما هو حديث وجديد في هيكلتها، ونحن نطبّق موازنة البرامج وموازنة البنود التقليديّة والكثير من الأفكار التي طُرحت".

م.ب.د

موازنة ٢٠١٢: تصنيف وظيفي جديد "مفصّل وواضح وشفاف"

طلبت وزارة المالية من الادارات العامة، في التعميم الذي وزعته عليها في أيار الفائت في شأن إعداد مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠١٢، أن تعتمد التصنيف الوظيفي الجديد وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١.

هذا التصنيف الوظيفي "المفصل والواضح والشفاف"، كما وصفه التعميم، هو أحد الاصلاحات المهمة في مجال تحضير الموازنة وادارتها.

وقال الخبيران في مشروع البنك الدولي EFMIS دومينيك بوليه وجاك شعراوي إن "موازنة النفقات يجب أن تكون كاملة وشفافة وواقعية وموجّهة نحو العمل، على أن ترتكز على تقويم موضوعي مبني على الاقتصاد الكلّي للإيرادات والتمويل المتاحين".

وأضافا "تلبّي الميزات الأساسية الثلاث للإدارة الحسنة للموازنة، ألا وهي السنوية والوحدة والكلّية، الشروط التي تُمليها هذه الشمولية والشفافية. ويتوقّف تطبيق هذه المبادئ على سيطرة الحكومة نفسها على أثر الأعمال التي تقوم بها ونتائجها".

وتابعا "كذلك، يجب أن يسمح عرض الموازنة بتحديد مسؤوليات التنفيذ بوضوح".

وأوضح بوليه وشعراوي أن "التصنيف في الموازنة هو عبارة عن الأدوات التي تحدّد مدى سيطرة الحكومة على هذه الوسائل المالية، وبالتالي على النتائج المترتّبة عنها. وهي تضفي على الموازنة الشفافية المطلوبة لإدارة الأموال العامة في بلد ما. لذلك، تتعدّد أنواع التصنيف في الموازنة وتتوزّع بشكل أساسي على التصنيف الإداري والتصنيف وفقًا للطبيعة الاقتصادية والتصنيف الوظيفي:

- يضع التصنيف الإداري جدولاً بالإدارات الموكلة إدارة النفقات التي سمحت بها الموازنة.
- يحدّد التصنيف وفقًا للطبيعة الاقتصادية بوضوح الوسائل المتاحة لإدارات الدولة من الرواتب وغيرها من نفقات التشغيل إلى عمليات التحويل لكيانات رسمية أو خاصة أخرى والمصروفات الرأسمالية... الخ.
- يعطي التصنيف الوظيفي المعلومات حول أهداف النفقات الحكومية. ويشمل ذلك المعلومات المتعلّقة بسير العمل في الدولة إضافةً إلى الميادين الجماعية أو الاجتماعية، كالصحّة والتربية وتوزيع مياه الشرب، أو حتى في المجال الاقتصادي".

وأشار بوليه وشعراوي الى أن "أنواع التصنيف هذه تشكّل وسائل تسمح بقياس النفقات وترسم محاور للتحليل والمراقبة والمتابعة". واضافا "من شأن مجموعة جيّدة من أنواع التصنيف أن تسمح بمقارنة المعطيات مع تقدّم الوقت ووضع توقّعات موثوق بها للنفقات وتحليل نتائج عمل ما أتته الحكومة. وتشكّل هذه

نظمها معهد باسل فليحان والبنك الإسلامي للتنمية

الدورة الاقليمية عن "إعداد الموازنة ": برنامج غني بالأفكار الجديدة

كانت الدورة الاقليمية عن "إعداد الموازنة العامة"، التي نظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في حزيران الفائت بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، وشارك فيها نحو ٣٠ من كبار المسؤولين عن اعداد الموازنات من مصر والأردن واليمن والسودان والعربية السعودية وتونس وفلسطين وموريتانيا والعراق والمغرب ولبنان، حافلة بالنقاشات والتجارب، وغنية بالأفكار الجديدة التي عادت بالفائدة على المشاركين.

هدفت الدورة إلى التعمّق في مبادئ عملية إعداد الموازنات الحكومية وأدواتها والتقنيات المستخدمة، بما في ذلك الجوانب الخاصة بموازنة الأداء وموازنة الهبات والقروض.

وأبرز البرنامج أهمية الموازنة كأداة أساسية في التخطيط السياسي والاقتصادي والمالي، وتطرق إلى الإطار المؤسسي والقانوني الذي يرعى الموازنة العامة، وسياسة الموازنة، لجهة أبعادها، وأهدافها، وأدوات تطبيقها، ولجهة العلاقة بين المالية العامة والنظام الاقتصادي الكلي. كذلك تناول الإطار المتوسط الأمد، وموازنة الأداء، وأموال المانحين والمقرضين الدوليين. وشمل البرنامج أيضا مراحل ودورة إعداد الموازنة وإقرارها، وإصلاحات المالية العامة ونظام المعلوماتية. وتولت ادارة الحلقات مجموعة من عشرة خبراء، لبنانيين وأجانب.

تجدر الإشارة إلى أن المعهد سبق أن وضع هذا المنهج التدريبي بالتعاون مع البنك الدولي ووكالة التعاون الدولي التابعة لوزارتي المال والاقتصاد في فرنسا وهو الأول في سلسلة من أربعة مناهج تتناول إلى جانب إعداد الموازنات، تنفيذ الموازنة والتدقيق والرقابة والمحاسبة العمومية.

آراء المشاركين

استطلعت "حديث المالية" آراء عدد من المشاركين في البرنامج. وفي هذا الاطار، رأت المديرة العامة للمدرسة الوطنيّة الماليّة في تونس حبيبة جلاصي عليّة، أنّ "محاور برنامج التدريب كانت كافية وغطت كل ما هو مطلوب"، موضحة أنّ المحاضرات "تضمّنت نظرة في واقع الماليّة العموميّة حاليًا وتقسيمات هذه الماليّة ومبادئها الجديدة، ونظرة استشرافيّة الى ما هو مأمول حول كيفيّة تقديم الماليّة العموميّة وتصنيفها سواء على مستوى النفقات أو على مستوى الإيرادات وهو ما يمكّن رجال السياسة من حسن اختيار البرامج السياسيّة والاقتصاديّة وفقًا لما يمكن أن توفّره الماليّة العموميّة". واعتبرت أنّ "المحاور هذه تمكّننا كتقنيين في الماليّة العموميّة من تقديم النصح لرجال السياسة حتى يتمكّنوا بدورهم من وضع البرامج المستقبليّة لكيفيّة التسيير السياسي للبلاد".

وأضافت "نحن في تونس في خضم تغيير تصنيف الموازنة، فحتى الآن نعتمد التصنيف القديم للموازنة العموميّة ونحن اليوم في مرحلة جديدة ستطبّق في السنوات المقبلة ألا

في هذه الحالة، ميّز اجتهاد مجلس شورى الدولة بين حالتين، الأولى إذا دفع المكلّف الضريبة من تلقاء نفسه طوعًا واختيارًا فإنّه لا يمكنه استردادها سنداً للمادة العاشرة من المرسوم رقم /٢٨٣٢/ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٤، أما الحالة الثانية إذا سدّدها قسرًا كما إذا اضطر إلى الدفع في سبيل الحصول على براءة ذمة وامتنعت الدوائر الماليّة عن إعطائه إيّاها ما لم يدفع الضريبة وذلك على الرغم من سقوطها بمرور الزمن فإنّه يمكنه طلب استردادها وذلك خلال مهلة أربع سنوات تلي انتهاء السنة التي نشأ خلالها حق الاسترداد (المادة /٤٣/ من قانون الإجراءات الضريبية).
وكذلك، يمكن للمكلّف أن يعترض على قرار التكليف الصادر بحقه تحصيلاً لضريبة سقطت بمرور الزمن، ومن شأن هذا الاعتراض أن يوقف إجراءات التحصيل الجبري إلى حين صدور القرار بشأنه سنداً للمادة /٦٦/ من قانون الإجراءات الضريبية، وينطبق هذا الأمر على قرار التكليف الذي ينطوي على خطأ أو زيادة أو إجحاف أو مخالفة للقانون بحق المكلّف.

ما هي وسائل التحصيل الجبري وهل من استعمال للقوّة العامة في ذلك أو غيره...؟

إنّ وسائل التحصيل الجبري عديدة وأهمها حجز أموال المكلّف المنقولة وغير المنقولة وبيعها بالمزاد العلني، كما يندرج ضمنها حجز الأموال العائدة للمكلّف تحت يد شخص ثالث وإلزام هذا الأخير بدفعها مباشرة إلى الإدارة الضريبية تحصيلاً للضريبة المتوجبة كحجز الجزء القابل للحجز من راتب المكلّف تحت يد رب عمله.
كما تستلزم إجراءات الحجز وضع اليد على الأموال المحجوزة وجردها تمهيداً لبيعها، وقد يحصل أن يُمانع المكلّف في إجراءات الحجز التي تستوجب أحيانًا الدخول إلى منزل هذا الأخير أو محله التجاري، لذلك أجاز المشرّع الاستعانة بالقوّة العامة من أجل ضمان حسن تنفيذ إجراءات الحجز سنداً للمادتين /٧١/ و/٧٤/ من قانون الإجراءات الضريبيّة.

كيف يمكن حماية المكلّفين من التحصيل الجبري التعسّفي أو غير المحق؟

إنّ حماية المكلّفين من التحصيل الجبري التعسفي أو غير المحق متاحة عبر فتح المجال أمامهم للاعتراض على قرارات التكليف الصادرة في حقهم أمام الإدارة الضريبية، أو الاعتراض على قرار التحصيل الجبري أمام مجلس شورى الدولة.

هل من طريقة كي يستعيد المكلّفون المال الذي استوفي منهم باعتقادهم دون وجه حق؟

أجازت المادة /٥٤/ من قانون الإجراءات الضريبية للمكلّف أن يطلب استرداد الضريبة التي دفعها زيادة على ما هو مستحق بذمته لدى دائرة التحصيل المختصة وفقاً للأنموذج المعدّ من قبل وزارة المال، وذلك ضمن مهلة أربع سنوات تلي انتهاء السنة التي نشأ خلالها حق الاسترداد.
كذلك يحق للمكلّف الاعتراض على قرار الإدارة الضريبية القاضي برفض طلب الاسترداد جزئياً أو كلياً بموجب استدعاء خطي يقدّم إلى الإدارة الضريبية ضمن مهلة شهرين من تاريخ تبلّغه قرار الإدارة (المادة /٥٠/ من المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٤٨٨). كذلك أجازت المادة /٩٧/ وما يليها من قانون الإجراءات الضريبية للمكلّف الذي دفع ضريبة غير مستحقة أن يعترض مباشرة على قرار التكليف خلال مهلة شهرين من تاريخ تبليغه التكليف أو من تاريخ الدفع إذا لم يكن قد تبلّغه.
ويُقدّم الاعتراض أمام الإدارة الضريبية بموجب استدعاء خطي متضمناً الأسباب والمطالب، وتقوم الإدارة الضريبيّة بدراسة الاعتراض وبته خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ تسلّم الاعتراض قابلة للتمديد ثلاثة أشهر إضافية، ويمكن أن يأتي قرار الإدارة الضريبية مخالفًا أو مصدّقاً كلياً أو جزئياً للقرار المعترض عليه، مع الإشارة إلى أنّ عدم بت الاعتراض خلال المهلة المذكورة يعدّ بمثابة قرار ضمني بقبول الاعتراض وفق المادة ٥/٥٢ من المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٤٨٨ التي تنص على أنّه "يعتبر انتهاء المهل المعطاة للإدارة الضريبية للبت في الاعتراض، دون صدور قرار بشأنه بمثابة قرار ضمني بقبول الاعتراض"، وتنص كذلك على الاجراءات التي تتّخذ بحق الموظّف المسؤول عن التقصير، فتؤكّد أنّه "على مدير الإدارة الضريبية تبليغ مدير المالية العام بهذه الحالات مع الأسباب الموجبة وأسماء الموظفين المسؤولين عن التأخير بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الموظف المقصّر".
إضافة إلى ذلك، يجوز الطعن بقرارات الإدارة الضريبية القاضية بردّ الاعتراض كليًا أو جزئياً أمام لجان الاعتراضات. وفي هذه الحالة، تقوم لجنة الاعتراضات ببت الطعن بعد دراسة الملف والاستعانة بالخبرة عند الاقتضاء، ويكون قرار اللجنة قابلاً للاستئناف أمام مجلس شورى الدولة.

"الوحدة الاستشارية للرقابة البرلمانية" انطلقت... رسمياً

في منتصف أيار الفائت، تم رسمياً اطلاق الوحدة الاستشارية للرقابة البرلمانية في مجلس النواب اللبناني، خلال ورشة عمل بعنوان "الوحدة الاستشارية لدعم الرقابة البرلمانية – الغاية والاهداف"، برعاية رئيس المجلس نبيه بري ممثلا بالنائب ياسين جابر.
وجاء انشاء الوحدة الاستشارية تتويجاً للتعاون بين كل من مجلس النواب اللبناني ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، وتم اطلاقها في إطار برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي.
يركزَ عمل الوحدة الاستشارية أساساً على التحليل المالي والتشريعي، وهي تؤمن المساندة والدعم الفني والمهني والمشورة للجان البرلمان وتحديدا لجنة المال والموازنة البرلمانية ولجنة الإدارة والعدل.
يشمل الدعم الذي توفره الوحدة إلى لجنة المال والموازنة، التحليل وابداء المشورة في ما يتعلق بالآتي:

- تحليل الموازنة وتفسير بنودها.
- المعلومات والبيانات المتعلقة بالمالية العامة والتقديرات وحسابات الموارد والأداء المالي وموازنة الدولة بالرجوع إلى الأوضاع الاقتصادية.
- الأوضاع المالية والنقدية والاقتصادية والسياسات والإجراءات الضريبية المتبعة.
- حسابات المؤسسات العامة، ومتابعة تدقيق ومراقبة صرف الأموال والمخصصات العائدة لها، وتحديد الثغر وإعداد المقترحات حولها.
- مشاريع قوانين ومواضيع أخرى محالة على لجنة المال والموازنة والتي تترتب عليها التزامات مالية وإدارية وقانونية.

أما في الجانب المتعلق بدعم لجنة الادارة والعدل، فتقدم الوحدة التحليل وتبدي المشورة في مراجعة الوثائق القانونية والرد على الأسئلة القانونية والعلمية، وفي مراقبة وتعزيز القواعد والأنظمة وفقا للممارسات الفضلى العالمية.النائب جابر قال في كلمته "إن أهداف إنشاء هذه الوحدة [...] هي تعزيز قدرة البرلمان اللبناني على ممارسة الرقابة وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالشؤون المالية والمحاسبة العامة كما في عملية إعداد الموازنة العامة ومساعدة لجنة المال والموازنة على تأدية دورها بفاعلية من خلال مراجعة مشروع الموازنة الذي ترفعه الحكومة الى المجلس النيابي، ومناقشته وتحليله والعمل على جعل الموازنة تستند أكثر الى معايير علمية بدل أن تكون موجّهة سياسياً وربطها أكثر بالوضع الاقتصادي والمالي، والتشجيع على الانتقال الى موازنة تستند الى الأداء او النتيجة بدلاً من موازنة تستند الى تخصيص الموارد والاعتمادات".
أما رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان فقال إن "الحاجة تبرز إلى من يوفر للجنة المال والموازنة المعلومات اللازمة والكافية لتمكينها من إيفاء مشاريع القوانين والاقتراحات المحالة عليها حقها من الدراسة والبحث والمناقشة وبيان آثارها ونتائجها المالية، ومدى تعارضها مع نصوص قائمة، وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما عندما يتعلق المشروع أو الاقتراح بإحداث ضرائب جديدة أو بتعديل نصوص ضريبية نافذة. وتشتد حاجة لجنة المال والموازنة أكثر عندما يتعلق مشروع القانون بالحسابات المالية النهائية المعتمدة لإبراء ذمة الدولة عن مدى تقيدها بإجازتي الجباية والإنفاق اللتين منحتا لها بموجب قانون الموازنة، وعن إداراتها لأموال الدولة خلال سنة الحساب، حيث يتطلب دراسة هذه الحسابات تقنيات عالية في التدقيق المالي والمحاسبة".
وقال "تزداد حاجة لجنة المال والموازنة أكثر فأكثر عندما تمارس دورها الرقابي في استقصاء الحقائق حول مخالفات مالية وصلت إلى علمها أو بلغت بها أو أحيلت عليها، مما يتطلب إحاطة كاملة وشاملة بموضوع المخالفة المعروضة على اللجنة، وتقنيات معينة لدراستها وبيان الرأي في شأنها تختلف باختلاف طبيعة موضوع المخالفة".

القاضي مكّه شرح وسائله وطرق الاعتراض عليه

مفهوم التحصيل الجبري... من الألف إلى الياء

لا لجوء إلى التحصيل الجبري إلا بعد تخلّف المكلّف عن تسديد الضريبة خلال المهلة ثم إنذاره

كتب منصور بو داغر:

مفهوم التحصيل الجبري للضرائب والرسوم، ووسائل هذا التحصيل، وطرق الاعتراض عليه، شرحها لـ"حديث المالية" القاضي فيصل مكّه، رئيس دائرة تنفيذ بيروت وأستاذ التمارين العملية لمادة قانون الموجبات والعقود لطلاب السنة الثانية حقوق والأستاذ المحاضر في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. وأوضح القاضي مكّه أنّ "التحصيل الجبري هو إقدام الإدارة الضريبية على تحصيل الضرائب غير المسدّدة عبر حجز أموال المكلّف المنقولة وغير المنقولة وبيعها بالمزاد العلني واستيفاء الضريبة وملحقاتها من ثمن البيع". وشدد على أنّ اللجوء إلى التحصيل الجبري غير ممكن "إلا بعد تخلّف المكلّف عن تسديد الضريبة خلال المهلة المحدّدة لها ثم إنذاره شخصياً بضرورة تأدية الضريبة ضمن مهلة شهر من تاريخ تبلّغه الإنذار".

وهنا نص المقابلة:

ما هو مفهوم الضرائب والرسوم؟

يستوجب قيام الدولة بمهماتها أن تكون لديها موارد من أجل تغطية النفقات التي تستلزمها هذه المهمات، وهذه الموارد تسمّى الموارد العمومية أي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسدّ نفقاتها.

ومن أهم الموارد العمومية، الريع الناتج من أملاك الدولة الخاصة، والضرائب، والرسوم، والقروض والوسائل النقدية (كإصدار الأوراق النقدية). وقد درجت العادة على تسمية الموارد الثلاثة الأول الموارد العادية، والمَوْرِدَيْن الأخيرين الموارد الاستثنائية، مع العلم أنّ الموازنات الحديثة تتكل في الدرجة الأولى على الضرائب والرسوم التي تمثّل في الموازنة اللبنانية أكثر من ٦٠ في المئة من واردات الموازنة العادية.

ويمكن تعريف الضريبة بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ومن دون مقابل، في سبيل تغطية النفقات العمومية أو في سبيل تدخل الدولة فقط. أما الرسوم فهي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأية سلطة عامة لقاء خدمة معيّنة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم.

ما هي إذًا نقاط التعارض والتشابه بين الضرائب والرسوم؟

انطلاقاً من تعريف كل من الضريبة والرسم السابق الذكر، يمكن بيان الاختلافات بينهما.

فالضريبة تفرض من دون مقابل في حين أنّ صفة الرسم الأساسية هي دفعه لقاء خدمة معينة تؤديها الدولة لصاحب العلاقة.

كما أنّ الضريبة لا تفرض فقط من أجل تغذية الخزينة وإنما يمكن أن تُفرض أيضاً من أجل غايات مالية أو اقتصادية أو اجتماعية تحدّدها الدولة بموجب سياستها العامة، كتوجيه المستثمرين نحو ميدان النشاط الذي يستفيد من خفض الضريبة وإبعادهم من الميادين التي زيدت عليها الضريبة، وذلك على عكس الرسم الذي هو مقابل منفعة خاصة يجنيها صاحب العلاقة بحيث لا يجوز أن يزيد معدل الرسم على قيمة المنفعة المقابلة له.

إضافة إلى ذلك، تُجبى الضرائب، وخصوصاً المباشرة منها، بموجب جداول تكليف، أما الرسوم فتتبع في جبايتها أساليب متعدّدة يُراعى فيها عدم التعقيد والتقليل من الإجراءات الشكلية قدر الإمكان، كدفع الرسم مباشرة لقاء إيصال أو بإلصاق الطوابع ...

وأخيرًا، فإنّ ديون الدولة الناشئة عن الضرائب تتمتّع بامتيازات ديون الخزينة في حين أنّ الديون الناشئة عن الرسوم لها صفة الديون العادية ما لم يكن ثمة نص صريح مخالف. وفي المقابل، فإنّ الضريبة والرسم يتفقان بأنّه يجب لفرضهما موافقة السلطة التشريعية بحسب المادة /٨١/ من الدستور اللبناني، لأنّ تعبير الضريبة الوارد في نص المادة المذكورة يُعنى به التكليف العام "contribution publique" الذي يشمل الرسم والضريبة بمعناهما القانوني.

وما يجدر التنويه به في هذا السياق بالتسميات الشائعة الخاطئة التي تُطلق على بعض الضرائب مثل رسم الانتقال (وهي ضريبة مباشرة على التركات والهبات والوصايا) والرسوم الجمركية (وهي ضريبة غير مباشرة)، وبالتالي فهذه ليست في الحقيقة رسوماً بالمعنى المالي العلمي وإنما هي ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، إذ إنّ الرسم، كما أسلفنا، هو لقاء خدمة ذات نفع عام تؤديها الدولة كالرسوم المدرسية والرسوم القضائية ورسوم الطوابع البريدية ورسوم الرخص ورسوم المرفأ...

ما هو مفهوم التحصيل الجبري للضرائب والرسوم؟

تُحصّل الضرائب والرسوم بالاستناد إلى جداول التكليف أو أوامر القبض التي تطرح بموجبها، إلا إذا كانت من النوع الذي يؤديه المكلف مباشرة بواسطة إلصاق الطوابع أو الأوراق المماثلة (المادة /٤١/ من قانون المحاسبة العمومية). ويجب على المكّلف أن يسدّد الضريبة خلال المهلة المحدّدة لها بموجب القانون الخاص العائد لكل منها.

وفي حال عدم تسديد الضريبة خلال المهلة المحدّدة لها يتمّ اللجوء إلى التحصيل الجبري، وبالتالي فإنّ التحصيل الجبري هو إقدام الإدارة الضريبية على تحصيل الضرائب غير المسدّدة عبر حجز أموال المكلّف المنقولة وغير المنقولة وبيعها بالمزاد العلني واستيفاء الضريبة وملحقاتها من ثمن البيع (المادة /٦٤/ وما يليها من قانون الإجراءات الضريبية).

ولا بد من التشديد على أنّه لا يمكن اللجوء إلى التحصيل الجبري إلا بعد تخلّف المكلّف عن تسديد الضريبة خلال المهلة المحدّدة لها ثم إنذاره شخصياً بضرورة تأدية الضريبة ضمن مهلة شهر من تاريخ تبلّغه الإنذار.

هل أن تحصيل الضرائب بطريقة غير مباشرة، مثل الضريبة على القيمة المضافة وضرائب الدخل، هو بمثابة تحصيل جبري كونه يقتطع رغم إرادة المكلّف بمعنى ما؟

إنّ اقتطاع الضريبة وتحصيلها من المكلّف بشكل غير مباشر يُعدّ تحصيلاً للضريبة بالطرق العادية كونه يحصل وفق الأصول المقرّرة له، إذ إنّ مفهوم التحصيل الجبري يقوم على تحصيل الضريبة عبر بيع أموال المكلّف عند تعذّر استيفائها وفق الأصول، أما اقتطاع الضريبة فيُعد تحصيلاً عادياً حتى ولو حصل بواسطة شخص ثالث يكتسب صفة المكلّف قانوناً.

عند مرور الزمن على الضرائب والرسوم هل يبقى من مجال للبحث في تحصيلها؟ وماذا يحصل في حالة الإعفاء منها إذا ما كانت معاملة التحصيل الجبري قيد الإنجاز أو أنجزت، فهل تتم إعادة ما تمّ تحصيله لمن استوفيت منه؟ وهل ثمة حالات أخرى لا يعود من مجال للبحث فيها عن تحصيل الضرائب؟

الأصل أن الدولة لا تستطيع المطالبة بالضريبة أو الرسم بعد سقوطها بمرور الزمن، لكن إذا دفع المكلّف ضريبة ساقطة بمرور الزمن فما هو مصيرها؟

شارك فيه موظفون من مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان

برنامج لتعزيز الادارة المالية في الادارة... المائية

أطلق "برنامج دعم قطاعي المياه والصرف الصحي في لبنان" والممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، النشاط التدريبي بعنوان "تعزيز الإدارة المالية لمؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان"، وهو من تنفيذ شركة "ديفولبمنت الترناتفز"– فرع بيروت، وقد تمّ تلزيمه الى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويهدف هذا النشاط التدريبي إلى تطوير قدرات الموظفين في المواضيع المالية والمحاسبية للمساهمة في تحسين أدائهم الوظيفي ونوعية الخدمات للمواطنين. ويتناول البرنامج مضامين الإدارة المالية بدءاً بالمحاسبة التجارية والتحليلية، فعملية إعداد وتنفيذ الموازنة والصفقات ثم التدقيق وإعداد التقارير المالية.

عدد من المشاركين

يشمل "برنامج دعم قطاعي المياه والصرف الصحي في لبنان" مجموعة من المكونات احداها تحتوي عدة انشطة تهدف الى تقديم الدعم في مجالات الادارة وتطوير وتحسين ومكننة الأنظمة المالية المعتمدة وفق المعايير الدولية، وكذلك تطوير مسارات العمل لدى مؤسسات المياه العاملة في لبنان؛ وعليه جاء هذا النشاط التدريبي لموظفي واجراء مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان في مجال التدريب على اسس المحاسبة العامة والادارة المالية. ويندرج هذا النشاط في إطار الجهود المبذولة من قبل مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان لتوحيد الأنظمة المعلوماتية وسير المعاملات في المؤسسة، ومواكبة عملية التحديث والتطوير الجارية . كذلك يلقي الضوء على أهمية إدراج الإصلاحات المالية في معظم المؤسسات الخدماتية العامة كشرطا أساسياً لتنفيذ سياسات مالية سليمة وشفافة.

ويتوجّه هذا النشاط إلى مجموعة من ٣٠ موظفاً من مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان من مديري ورؤساء دوائر الجباية والرواتب والأجور والواردات والمشتريات، ورؤساء أقسام الموازنة والإدارة المالية وغيرها، ومحاسبين ومحررين، ومراقبين وأمناء صناديق.

وتولّى التدريب فريق من قضاة من ديوان المحاسبة للمواضيع القانونية والمتعلقة بالرقابة، وخبراء في المحاسبة العمومية، وأساتذة جامعيون في المحاسبة التجارية والتحليل المالي، وأخصائيون في الضرائب من وزارة المال، وخبراء في التدقيق والرقابة.

وسالت "حديث المالية" المدرّب حسين مصطفى عن الهدف من هذا البرنامج التدريبي، فقال إن "الادارات والمؤسسات العامة تحتاج الى إعادة تأهيل العنصر البشري العامل فيها لمواكبة كل ما هو جديد في علم الإدارة وإدارة الاموال العامة، وذلك من خلال ربط المحاسبة بفروعها المختلفة بالمحاسبة العمومية لما يخدم الانظمة المالية والمحاسبية المتبعة في كل ادارة او مؤسسة عامة".

وأوضح أن إقامة البرنامج التدريبي لمؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، يعود الى اسباب عدة أهّمها:

من افتتاح البرنامج

- مكننة اعمال المؤسسة على اساس معايير المحاسبة التجارية والدولية وذلك لتحسين وتطوير الرقابة الداخلية.
- تطبيق نظام المحاسبة المالية على اساس الاستحقاق والنقد.
- تطبيق قرارات وتعاميم وزارة المال في ما يتعلق بوجوب تطبيق نظرية القيد المزدوج.

وقال إن "النتائج المرجوة من هذا البرنامج التدريبي، بالاضافة إلى رفع الكفاءة وزيادة الانتاجية للعاملين في المجال الاداري في المؤسسة، تتمثل في:

- توحيد الاجراءات في كل المصالح الواقعة ضمن مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان.
- مساعدة القيّمين على الادارة متابعة الوضع المالي يومًا بيوم، والقوائم الماليّة المعبّرة عن الواقع الفعلي والتي تساعد على رسم السياسة المستقبليّة بما يؤمّن الخدمات بأفضل ما يمكن"، بحسب مصطفى.

ولاحظ مصطفى أن "الجزء الاكبر من الإدارات والمؤسّسات العامة مجهّزة بحواسيب وبرامج معلوماتيّة تخدم النظام الاداري والمالي، وباتت الحواسيب اليوم ضرورة اداريّة بل حاجة ملحّة لما تقدمه من خدمات وسرعة في الاداء كما أنّها تمثّل وسيلة اتصال فاعلة، كما اننا نستفيد من حجم المعلومات المالية وتفصيلاتها من خلال تقارير يمكن اعدادها وبسهولة بالشكل الذي يخدم توجّه الادارة في كيفيّة تحليل هذه المعلومات المتوافرة والاستفادة منها في رسم السياسات المستقبلية لعمل المؤسسة".

واشار الى أن "الادارات والمؤسسات العامة تزخر بكفايات بشرية جيدة بل ممتازة، وثمة الكثير من هذه الطاقات التي يمكن الافادة منها، وهذه الدورات التدريبية التي تم التعاقد مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لتنفيذها، تؤمّن للعاملين في القطاع العام الشرح المفصّل والاجابة عن التساؤلات والاستفسارات. وقد أدى المعهد دوراً رائداً في هذا المجال من خلال دورات تدريبية وتثقيفية تخدم العاملين في المجال العام من خلال الاستعانة بكفايات تدريبية مميزة".

وعن دور المحاسبة التجارية في هذا البرنامج إلى جانب المحاسبة العمومية، وهل من تعارض بينهما او تكامل؟ قال مصطفى "المحاسبة التجارية هي أم المحاسبات وأساسها، ولا بد من التعرّف عليها أوّلاً وبالتفصيل للانطلاق بعدها نحو بقية أنواع المحاسبات. والمحاسبة العمومية هي التي تهتم في تنظيم الانفاق والرقابة عليه من خلال مجموعة من الخطوات والاجراءات بهدف خلق رقابة داخلية على خروج الاموال من صناديق الادارات والمؤسسات العامة. والمحاسبة التجارية تقوم بوظيفة أولى هي قياس الحركات الماليّة من خلال تسجيلها وترحيلها وفرزها للوصول إلى حقيقة الوضع المالي عن فترة زمنية معيّنة (دورة ماليّة)؛ كذلك تقوم بوظيفة ثانية هي إيصال هذه المعلومات لمتخذي القرار للاستفادة منها ووضع الخطط والبرامج والسياسات المستقبلية؛ وتعتبر المحاسبة العمومية المنظم لطريقة تحمّل النفقات والمصروفات، وحدود هذا الانفاق فتسجّله المحاسبة التجارية وتضبط حركته، وبذلك يكون التكامل والتناغم بين المحاسبتين".

والتقت "حديث المالية" اثنين من المشاركين في الدورة، هما رئيس دائرة الجباية في المؤسسة ايلي بولس ورئيسة دائرة الصناديق نهاد راشد.

وقال بولس وراشد "إكتسبنا من الدورة معرفة ومعلومات جديدة وإطلعنا على أنظمة وبرامج في غاية الأهمية قد تكون موضع الإستعمال في المدى المنظور".

وتمنيا "لو كانت فترة هذه الدورات أطول وتعقد سنوياً لتشمل أكبر عدد ممكن من المواضيع والموظفين"، مشيرين الى أنهما حظيا بفرصة "للتعرف على قضاة ديوان المحاسبة ومدققي الحسابات لدى الديوان وبعض محاسبي وزارة المال"، وأخذا "فكرة عن طريقة عمل الديوان في إطار رقابته القضائية".

وعن المشاكل التي تعترضهما عادة في إطار عملهما في مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان والتي أعطاهما البرنامج حلولاً لها، قالا "كان لدينا شك بالنسبة الى طريقة إعتماد بعض الإجراءات في إطار عملنا اليومي، وقد تبدد هذا الشك نتيجة الحوار الذي حصل مع جميع المحاضرين في ضوء النصوص والأنظمة النافذة".

ورداً على سؤال لـ"حديث المالية"، قال بولس وراشد "إن الوضع المالي لمؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان سليم جداً وهي تحقق وفراً سنوياً تزداد قيمته سنة بعد سنة، وأيضاً تزداد معه نسبة وحجم الخدمات التي تؤديها الى مشتركيها في نطاق إستثمارها الذي يشمل محافظتي بيروت وجبل لبنان، على الرغم من أن نسبة الشغور في ملاكها تتعدى ٤٨٪ وبالتالي فإنّ لا ضرورة لخصخصة هذه المؤسسة التي تقوم بواجبها على الوجه الأكمل رغم الصعوبات المعروفة التي تعترضها". واعتبرا أن برامج تدريب كهذه "ضرورية ومهمة جداً ويجب أن تشمل جميع المستخدمين كل بحسب إختصاصه"، وهي "تفيد الإدارة لناحية تحسين أداء الموظفين وتقوية معلوماتهم"، و"تنعكس إيجاباً على حسن سير الإدارة وتالياً على تأدية الخدمة مباشرةً للمواطنين المستفيدين من الخدمات".

م. بو داغر

تقدير "جيد" لسيلا في ENA وسلهب وسيف الدين نالا دبلوم دراسات عليا من ENAP

موظفو وزارة المال يحققون نتائج مميزة في معهدي الادارة العامة في فرنسا وكندا

سيلا الرابعة من اليمين في الصف الأول، في صورة التخرج

حقق عدد من موظفي وزارة المالية في الأشهر الأخيرة نتائج مميزة خلال متابعتهم برامج دراسية وتدريبية في فرنسا وكندا. وهذه النتائج التي تفخر بها الوزارة كلها، تعكس المستوى المرتفع للقدرات البشرية التي تضمها الوزارة، وخصوصاً أن نحو ١٢ في المئة من موظفيها تلقوا تدريباً ذا جودة عالية خارج لبنان في السنوات الـ١٢ الأخيرة، وهو ما يتيح للوزارة تحقيق قفزات نوعية اذا أحسنت الافادة من عناصرها المميزين.

في هذا الاطار، أنهت رئيسة الدائرة الإدارية في مديرية الشؤون الإدارية رلى سيلا دراستها في المعهد الوطني للإدارة في فرنسا ضمن البرنامج الدولي القصير، ونالت علامة ٢٠/١٥,٧٥ مع تقدير "جيد"، محتلة المركز الثالث بين زملائها الـ٣٣ المنتمين الى ٢٩ جنسية.

ويحصل المشارك في هذا البرنامج على دبلوم دولي في الإدارة العامة. وفي امكان الطلاب الذين ينالون علامة ٢٠/١٤ على الأقل في امتحانات التقييم، أن يتقدموا للحصول على شهادة ماستر في الادارة العامة، وهذا ما فعلته رلى على ضوء نتائجها اللافتة.

وبعد مرحلة دراسية أولى تعرفت فيها مع زملائها الطلاب الأجانب على المؤسسات الفرنسية والأوروبية، امضت رلى فترة تدريبية في الوحدة الإدارية الخاصة بادارة الموارد البشرية للموظفين المدنيين التابعة لوزارة الدفاع الفرنسية في سان جيرمان آن لي في باريس، و كُلفت مهمة وضع مشروع سياسة للتواصل الداخلي والخارجي للوحدة. وبعد شهرين، قدمت مشروعها الى مديرة الوحدة التي وافقت عليه، وتم اعتماده والشروع في تطبيقه. واستحقت رلى عن فترة التدريب هذه علامة ٢٠/١٤.

أما المرحلة الثالثة من الدراسة، فهي مشتركة مع المتدربين الفرنسيين في المعهد، وأتاحت لرلى وزملائها الطلاب الأجانب، تبادل الخبرات والتجارب مع المجموعة الفرنسية.

من جهة أخرى، حصل كل من المراقب المالي الرئيسي هاني سلهب ومراقب عقد النفقات محمد سيف الدين، على دبلوم دراسات عليا متخصصة في الادارة العامة (DESSAP)، من المعهد الوطني للادارة العامة في كندا (ENAP).

وكان سلهب وسيف الدين وكلاهما من مديرية المالية العامة في وزارة المال، شاركا في برنامج تدريبي في المعهد ما بين ١٥ آب ٢٠١٠ و٣٠ تموز ٢٠١١. وبعد البرنامج، أمضى سلهب وسيف الدين فترة تدريبية بحثية لمدة شهرين في وزارة المال في مقاطعة كيبيك الكندية، نالا على أثرها الدبلوم.

واندرجت مشاركة سلهب وسيف الدين في اطار البرنامج الكندي لمنح الفرنكوفونية الذي تقدم من خلاله الحكومة الكندية منحاً للموظفين في الادارة العامة اللبنانية.

Programme canadien de bourses de la Francophonie

Honneur à

Monsieur SEIF EDINE Mohamad

L'Agence canadienne de développement international (ACDI) et l'Association des universités et collèges du Canada (AUCC) sont heureuses de signaler l'obtention, par ce boursier, d'un *Diplôme d'études supérieures spécialisées en administration publique* à l'École nationale d'administration publique, dans le cadre du Programme canadien de bourses de la Francophonie (PCBF).

En ce couronnement de plusieurs mois d'efforts et de travail, nous tenons à vous offrir nos félicitations.

École nationale d'administration publique

2010-2011

Liban

Jeanne Gallagher
Gestionnaire

Agence canadienne de développement international
Canadian International Development Agency

AUCC

المواطن يهمّه استعمال أقل جهد في تواصله مع الإدارة وهذه الأخيرة يهمّها بدورها إيصال الرسالة بجهد أقل سواء بالكلام أو الطباعة أو التوجيه أو استخدام الأسهم أو وضع بيانة بهيكليّتها على الحائط وغيره. ويقوم مفهوم الجهد الأقل على الاقتصاد بالكلمات الموجودة في الجملة الواحدة والاقتصاد بعدد الجمل الموجودة في النص الواحد بما هو مطلوب من الإدارة إيصاله للمتلقّي وتحديدًا المواطن. وهنا تكمن أهميّة اللغة، ولا سيّما في كتابة الاعلانات والتوجيهات والتنبيهات والانذارات، كما كتابة الرسائل ما بين الادارات وضمن الادارة الواحدة واللغة المستعملة في الكتابة بحسب ما هو مطلوب في الادارة المعنيّة، وحتى في كتابة الإعلان الترويجي للادارة عن نفسها فكل ذلك يتطلّب ما يسمّى "ترشيق اللغة" بحيث تؤدّي وظيفتها الإفهاميّة كما في حالة إعلان لـ«مؤسّسة كهرباء لبنان" يتوجّه إلى المواطن بمعلومات عن إمكان اشتراكه بالكهرباء مقابل إعفاءات معيّنة، فيجب إيصال هذه المعلومة إلى المواطن بأقل عدد ممكن من الأسطر لأنّه ليس مستعدًا لتحليل رسالة كبيرة ليفهم من خلالها أنّ هناك وفراً عليه أو غيره. من هنا إمكان استعمال الأحرف السوداء (Bold) أيضاً لما عليه فعله وباللون الأحمر ما لا يجب عليه فعله، بهدف مساعدته على سرعة تلقّي مضمون الرسالة. فالعصر هو عصر سرعة، وتواصل سريع عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، فلا تستطيع الإدارة أن تعتمد الوسائل التي تخطاها الزمن.

هل يساعد البرنامج في صوغ مثل هذه المراسلات؟

في الواقع توصّلنا إلى نتيجة في التوصيات تقوم على وضع دليل عام للموظّف أو الإدارة يحدّد مثلاً ما هو مفهوم الادارة والمؤسّسة العامة والنظام الداخلي والتنبيه والانذار والمراسلة الرسميّة وغيرها، فمن المفروض أن تكون هذه العبارات واضحة للإدارة والموظّف والمواطن. كما أنّ ثمة تعابير جديدة دخلت على اللغة كالإستصناع أي الـ"Leasing" و"التشركة" كتشركة مؤسّسة كهرباء لبنان أي جعلها شركة... وهذه العبارات الجديدة تدخل العالم الإداري الجديد ولا يعرف الموظّف أين يستعملها وكيف، ولذا فإنّ وضع دليل يشرح بسطر ونصف سطر، السياق الذي تستعمل فيه، يساعده كثيرًا. وعلى المتدرّبين استعمال المهارات اللغويّة التي اكتسبوها وتعزيزها عبر استعمال المصطلحات الدقيقة والحقيقيّة وعبر الخروج من اللغة الفضفاضة أو الخشبيّة والذهاب إلى اللغة المباشرة التي تعبّر عن حاجات الإدارة الحقيقيّة، فيصلوا بذلك إلى مساحة مشتركة ما يؤدي تالياً إلى تعزيز الإدارة الرسميّة.

هل تضمّن البرنامج مسائل أخرى مكمّلة في إطار التواصل المباشر متعلّقة مثلاً باللباس وقواعد الجلوس والحركات واللّهجة... إلخ؟

هي بالطبع جزء من التدريب، ولكن جرى تعليمهم اصول التواصل الإشاري عبر الإيماءات بواسطة العين والإشارات بالجلوس واحترام الآخر. فمثلاً، التحديق بين المخاطب والمتلقّي يجب أن يكون متبادلاً بواسطة الأعين، لا أن يحدّق أحدهما بالأرض. اما بالنسبة الى الجلوس في حضور الرئيس، فيجب ألا يكون الشخص متصالب الرجلين، وغير ذلك من الأمور. تطرّقنا كذلك إلى مسألة مهمّة، وهي أنّ الموظّف يأتي من خلفيّات مناطقيّة مختلفة إلى الإدارة المفتوحة لكل الناس فيجب ألا يستعمل مفردات متداولة في قريته أو حيّه إنّما عليه الذهاب إلى المساحة اللغويّة المشتركة عند كل الناس. فأنا كأستاذ لا أستطيع أن أستخدم مهاراتي اللغويّة الموروثة إنّما المكتسبة التي توصل رسالتي بصورة أسرع وأتكلّم بما يسمّى اللهجة البيضاء أي اللهجة المدينيّة، وهذا ما على كل موظّف أن يستخدمه في إدارته. وتوظيف المهارات يعني انتقاء اللغة الأسهل والمفردة السليمة والتعبير الأوضح، وهو يكون في أوّل فترة عبارة عن جهد يومي ولكن بعدها يصبح طبيعياً.

ما هي مكتسبات المتدرّبين في النهاية، أي هل سيَسمَح لهم مثلاً بأن يستحيلوا قدوة في إداراتهم أو سيُحسّن موقعهم في السلطة التسلسليّة فيها بحيث تُحترم قراراتهم بصورة أفضل أو غيره؟

في الواقع، هذه المسألة تعود إلى أمرين، من ناحية تقدير الإدارة للموظّفين الذين تختارهم لمتابعة هذه الدورات الجديدة، فهي تقدّر الإمكانيات الأساسيّة لهذا المتدرّب، وإمكان حصوله على مهارات جديدة ليوظّفها في إدارته؛ ومن ناحية أخرى عندنا القدرة الشخصيّة لهذا المتدرّب، فمن المفترض أن يمتلك بعض السلاسة والمرونة والتطلّع إلى إثبات نفسه بمعنى أنّ يقول إن عليه، بعد الدورات التي خضع لها، ألا يبقى كما كان قبلها، اي أن تكون عنده إضافة نوعيّة في سلوكه الإداري. فنحن نسلّح الموظّفين بمعلومات وخبرات وطرق جديدة، وتقع عليهم في المقابل متابعة هذا المسار. وفي الواقع فإنّ التواصل في نهاية الدورات بدا واضحاً، إذ تبادل المشاركون معلوماتهم الشخصيّة من عناوين وبريد إلكتروني، كما أنهينا دورة التدريب الأولى بجلسة اجتماعيّة خارج نطاق المعهد، أي أننا استطعنا خلق جو عائلي ألغيت معه الحواجز بين الموظّفين الآتين من إدارات مختلفة كليًا.

هل يُعد قيد الإذن المسبق للموظّفين العموميين للتصريح لوسائل الإعلام مسألة تحد من أهميّة هذا البرنامج للموظّفين المعنيين به؟

في رأيي يمثل ذلك نوعاً من حصانة للموظّف الذي يريد أن يُفصح عن معلومات رسميّة تخصّ إدارته لوسائل الإعلام، ولذلك فهو بحاجة إلى تكليف خطي من رئيسه، وهو يقدّر حجم ونوعيّة المعلومة التي يمكنه أن يقدّمها إلى الجمهور وإذا كانت دقيقة، فعليه أن يراجع رئيسه ويأخذ منه التوجيهات العامة أو يمكن أن يستدعيه رئيسه ويطلب منه الإضاءة على نقطة معيّنة وتجاوز أخرى، وغير ذلك من الأمور. لذلك أنا مع هذا الاجراء الذي يصون الموظّف ويحفظ له خط الرجعة ويحترم طبيعة العمل الإداري، حيث يجب أن يكون الرئيس على بيّنة من كل ما يقال عن إدارته لوسائل الإعلام، سلباً أو إيجاباً.

صورة تذكارية للمشاركين

نادر سراج

- حائز رتبة الأستاذية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عضو الجمعية الدولية للسانيات الوظيفية SILF، وعضو الهيئة الإدارية لاتحاد المترجمين العرب.
- موضوع خارج الملاك للالتحاق بمجلس الإنماء والإعمار منذ عام ١٩٩٤.
- حائز شهادة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة السوربون الجديدة باريس III في عام ١٩٨١ (درجة جيد جداً).
- درّس منذ عام ١٩٨١ اللسانيات العامة واللسانيات الاجتماعية وفقه اللغة والترجمة والتعريب وتذوق الأدب العربي في جامعات ومعاهد لبنان.
- أستاذ زائر في جامعتي صنعاء (اليمن) وسانت – اتيان (فرنسا).
- أصدر تسعة كتب بين مترجم ومؤلف باللغتين العربية والفرنسية أهمها "حوار اللغات" و"خطاب الرشوة" و"تراث بيروت في الحفظ والصون".
- أنجز بدعم من برنامج الأبحاث في "المجلس الوطني للبحوث العلمية" دراسة موسّعة وموثقة عن لغة الشباب ستصدر عن الدار العربية للعلوم ناشرون خلال عام ٢٠١١ تحت عنوان "الشباب ولغة العصر".

دعاهم الى "الاقتصاد في الكلمات والجمل" والى استخدام اللغة المباشرة و«البيضاء" في التواصل

سراج للموظفين: المطلوب منكم..."جهد أقل"!

- يجب ترشيق اللغة بحيث تؤدّي وظيفتها الإفهاميّة
- مشروع لوضع دليل عام للموظّف يحدّد مفاهيم بعض العبارات ويوضحها

كتب منصور بو داغر:

شدد أستاذ مادة علوم التواصل في الجامعة اللبنانيّة الدكتور نادر سراج على ضرورة أن يعتمد الموظفون في الادارة العامة "المصطلحات الدقيقة والحقيقيّة" في التواصل داخل الادارة ومع المواطن، داعياً اياهم الى الابتعاد من "اللغة الفضفاضة أو الخشبيّة"، واستخدام "اللغة المباشرة التي تعبّر عن حاجات الإدارة الحقيقيّة".

وفي لقاء مع "حديث المالية" عن دورتي التدريب في موضوع "تطوير مهارات التواصل في المجالات المالية والإدارية لأصحاب القرار في القطاع العام في لبنان"، اللتين أشرف عليهما في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، قال سراج إنّ "المواطن يهمّه استعمال أقل جهد في تواصله مع الإدارة وهذه الأخيرة يهمّها بدورها إيصال الرسالة بجهد أقل"، موضحاً أن "مفهوم الجهد الأقل في التواصل، قائم على الاقتصاد بالكلمات الموجودة في الجملة الواحدة والاقتصاد بعدد الجمل الموجودة في النص الواحد بما هو مطلوب من الإدارة إيصاله للمتلقّي وتحديدًا المواطن".

وأبرز سراج أهمية "ترشيق اللغة بحيث تؤدّي وظيفتها الإفهاميّة"، مقترحاً على سبيل المثال "استعمال الأحرف السوداء (Bold) لما على المواطن فعله واللون الأحمر لما عليه النأي عنه، بهدف مساعدته على سرعة تلقّي مضمون الرسالة". وقال "العصر هو عصر سرعة، وتواصل سريع [...] فلا تستطيع الإدارة أن تعتمد الوسائل التي تخطاها الزمن".

وأشار الى مشروع لوضع دليل عام للموظّف يحدّد مفاهيم بعض العبارات ويوضحها للإدارة والموظّف والمواطن، ومنها مثلاً الادارة والمؤسّسة العامة والنظام الداخلي والتنبيه والانذار والمراسلة الرسميّة وغيرها.

ولفت الى "أنّ الموظّف يأتي من خلفيّات مناطقيّة مختلفة إلى الإدارة المفتوحة لكل الناس فيجب ألا يستعمل مفردات متداولة في قريته أو حيّه إنّما عليه الذهاب إلى المساحة اللغويّة المشتركة عند كل الناس"، واستعمال "اللهجة البيضاء أي اللغة المدينيّة".

وهنا نص المقابلة:

من أين أتت فكرة دورات التدريب على التواصل؟

هذا المشروع هو بالفعل الأوّل في نوعه داخل الإدارة العامة، وأود هنا أن أشكر معهد باسل فليحان الذي تجاوب مع الفكرة التي طرحتها عليه، فكوني أعمل منذ أكثر من ٢٠ عامًا في الإدارة العامة وكوني في الوقت عينه أستاذ مادة علوم التواصل في الجامعة اللبنانيّة،

من احدى الدورتين التدريبيتين

أحببت أن ندمج ما بين الحياتين العمليّة والأكاديميّة وأن نطوّر الحصيلة التواصليّة الموجودة عند كل الناس، والتي مع توحيد المصطلحات وطريقة استخدامها وتطبيقها على الأرض نصل في النهاية إلى النتائج المرجوّة من دورات كهذه في الإدارات العامة.

لماذا اقتصر برنامج تطوير مهارات التواصل في المجالات المالية والإدارية على أصحاب القرار فقط؟

معهد باسل فليحان كان يتواصل مع الادارات في شأن برامج تطويريّة مع موظّفي الفئة الأولى والثانية، وعندما طرحنا للمرة الأولى فكرة برنامج تطوير التواصل على موظّفي القطاع العام، فكّرنا بالبدء به مع هذه الشريحة بالذات، إلا أنّه تبيّن من خلال تجاوب الادارات مع مضمون البرنامج أنّ هناك العديد من موظّفي الفئة الثالثة الذين رغبوا في المشاركة به، ولذلك اتّخذت إدارة المعهد قرارًا بتنظيم دورتين في الفترة الزمنيّة عينها وقد انتهينا من الدورة الثانية التي ضمّت من الفئة الثانية والثالثة أي رؤساء دوائر ومصالح، وبذلك نكون وسّعنا مروحة المستفيدين من هذا البرنامج. فالقرار في النهاية يتّخذ على عدة مراحل ودرجات. وكان عندنا في كل دورة نحو عشر إدارات ومؤسّسات رسميّة بما فيها الأسلاك العسكريّة.

متى بدأ البرنامج وكيف كان يتم التدريب؟

بدأ البرنامج في أوائل شهر نيسان واستمر حتى أوائل شهر تموز بمراحل متباعدة لنترك المجال للمشاركين لاستيعاب المادة والبدء بتطبيقها. والتفاعل في هذا البرنامج كان من جهتين، وهو ما وفّر نوعاً من التدريب المستمر بين المدرّب والمشاركين، حتى إن التدريب كان يتعدّل وفق حاجات المشاركين، فخلال تطبيقهم للمبادئ عادوا إلينا بأسئلة كبرى تتعلّق بإداراتهم والأجوبة عنها لم تكن تأتي بالضرورة من المدرّب إنّما من المشاركين الذين يمتلكون خبرات رفدت الموضوع المطروح بوجهات نظر متعدّدة. فمثلاً، الرسالة التي هي معلومة أو توجيه أو خبرة أو طلب أو حتى مجرّد لفت نظر تصدر عن المرسل الأساسي الذي هو رئيس الإدارة إلى المتلقّي الذي يمكن أن يكون المرؤوسين أو حتى الجمهور. هذه الرسالة إذا كانت واضحة وتستوفي الشروط التقنيّة السبعة ووُجدت ضمن بيئة إداريّة سليمة فمن المفروض أن تصل إلى المتلقّي بشكل سليم، وهو ما نصادفه من خلال الشبابيك الموجودة في الإدارات أو من خلال الإيضاحات المكتوبة الموجودة على الشبابيك فلا يعود هناك أي عائق تواصلي. وأعطانا أحد المشاركين مثلاً تطبيقيًا في إدارته في وزارة الصحّة حيث يصل المواطن إلى شبّاك الخدمة وهو على دراية تامة أين عليه أن يدفع أو يقبض أو يستفسر أو يضع معاملته، وبالتالي لا يعود هناك من إضاعة لوقت المتلقّي وهو في حالتنا المواطن ولا يذهب إلى إدارة أخرى، وكذلك لا يتأسّف ولا يتّخذ موقفًا سلبيًا من الإدارة.

ما هو الحيّز الذي لا تزال تحتلّه اللغة كوسيلة تواصل أمام اقتصار معظم المعاملات على المراسلات الورقيّة أو الإلكترونيّة المحضّرة سلفًا؟

اللغة هي المنطلق والهدف هو تطويعها. وقد ركّزنا على مسألة الاقتصاد اللغوي القائم على قاعدة أساسيّة في علوم التواصل هي قاعدة "الجهد الأقل"، وهي تعني أنّ

الصفدي: ستكون محركاً فكرياً فاعلاً في النقاش الإصلاحي

قال وزير المال محمد خلال الاحتفال باطلاق "السادسة": "على مشارف الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس معهد باسل فليحان، نحتفل بولادة عملٍ من نوعٍ جديد يضاف إلى رصيده، ورصيد وزارة المال. إنه مجلة السادسة، التي ستُعنى بدراسات المال العام وبناء الدولة، كما تعرِّف هي عن نفسها". وقال "هذا الإنجاز نعتزّ به وندعمه ولنا ملء الثقة بأنه سينجح".

وشدد الصفدي على أن "عملية بناء الدولة في لبنان تحتاج إلى حوار دائم، وعلى كل المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، مبدياً ثقته بأن "مجلة السادسة ستكون بحق، منبر حوار اقتصادي ومالي واجتماعي، ينتج أفكاراً بناءة للوطن".

وقال "لقد صنّف القيّمون على هذه المجلة موضوع البحوث والدراسات في الموقع السادس من حيث تراتبية السلطات ولذلك أطلقوا على المجلّة اسم السادسة، وهي منبر حرّ ينصب اهتمامه على قضايا المال العام وبناء الدولة، وهي قضايا الساعة في العالم"، رأى أن هذه القضايا "لا تلقى حتى الآن الاهتمام الكافي والرصين في النقاش العام أو حتى في الثقافة المواطَنية أو في الإعلام، على الرغم من مصيرية هذه القضايا في قوة الوطن وفي مناعة المجتمع وفي حياة المواطن ومستقبله".

وأعرب عن يقينه "من أن المجلة الجديدة ستكون محركاً فكرياً فاعلاً في النقاش الإصلاحي الذي سيأخذ مكانه حكماً في حياتنا السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية".

ودعا الصفدي القيّمين على المجلة الجديدة "إلى حسن اختيار الموضوعات التي تمثل أولوية بالنسبة للناس، وإلى طرح الأسئلة الصحيحة حول قضايا المال وبناء الدولة للمساعدة على تقديم الأجوبة الأقرب إلى الدقة والأكثر تعبيراً عن المصلحة العامة". واعتبر أن "الإصلاح أو التحديث لا يقتصران على القرار الذي يُتخذ من فوق بل يأتيان أحياناً من مبادرات أشخاص ومسؤولين وإداريين ميدانيين". وقال "هؤلاء لن يكونوا قلةً إذا ما عرفنا كيف نوفر لهم المساحة والآليات التي تتيح لمبادراتهم أن تأخذ طريقها في مسيرة الإصلاح والتحديث وبناء الدولة".

وهنأ الصفدي فريق عمل معهد باسل فليحان، مجدداً تحيته وتقديره "لجميع الذين ساهموا في مجلة السادسة من كتاب وخبراء أعضاء في اللجنة الاستشارية لهذه المجلة العلمية". وأمل في "أن تنتقل هذه المجلة إلى مستوى عربي أوسع وأن تلقى ما تستحقه من اهتمام من قبل المجتمع العلمي والمهني، وأن تكون مرجعا لصناع القرار الاقتصادي في لبنان".

بساط:

صلة وصل بين الباحثين والمفكرين وبين صنّاع القرار

قالت مديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط إن اطلاق "السادسة" هو "أحد أهم إنجازات" المعهد.

وتابعت "مشروع السادسة ولد لأننا مقتنعون بأن قطاع الدراسات والنشر له مكانته في القطاع العام، وله دوره في صنع القرار، كونَه يساهمُ مساهمةً جديةً ومؤثرةً في إنتاجِ المعرفةِ وفي تحديدِ الخيارات وبالتالي في وضعِ السياساتِ العامة، ولأننا لا نرى في معاهد التدريب مراكز لتوفير الخدمات التدريبية بل مراكز لصنع المعرفة العامة [...]، ولأننا مقتنعون بأن القطاع العام في لبنان غنيّ بالخبرات والتجارب والكفايات التي تبحث عن منبر علمي ومساحة للتعبير البنّاء".

وقالت "قد يشكك البعض في انطلاق هذه المجلة كمنبرٍ حرٍ من مؤسسة رسمية، نظراً إلى الصورة النمطية التي اكتسبناها عن نماذج المؤسسات العامة في العالم النامي، بوصفها مؤسسات ومنابرَ عادةً ما تختزل مواقفَ وأفكارَ وآراءَ القوى الموجودة في السلطة. لكن المؤسسة العامة كما نعرف ليست ملكاً لمن هو في الحكم، بل هي ملكٌ للناس، وهي بالتالي يجب أن تعكس إرادة هؤلاء الناس وتعبِّر عن آرائهم وخياراتهم. من هنا، إذا احترمنا هذا المبدأ، يمكننا القول بثقة إن مؤسسةً عامةً في لبنان يمكنها أن تحتضنَ منبراً حراً يحمل فعلاً هموم بناء الدولة ولو كلٌ من منظاره ويسعى بتواضع شخصية من تحمل اسمه لتغليب لغة العقل والحوار، ولتوفير مساحات تتسع لكل الآراء والأفكار ويتفاعل فيها التنوع والاختلاف تفاعلاً هادئاً وبنّاءً، وتكون صلة وصل بين الباحثين والمفكرين وبين صنّاع القرار".

فصلية جديدة أطلقها معهد باسل فليحان تُعنى بدراسات المال العام وبناء الدولة

"السادسة": منبر ومساحة للتحاور العقلاني

أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي مجلة فصلية جديدة تُعنى بدراسات المال العام وبناء الدولة في لبنان والعالم العربي. ورعى وزير المال محمد الصفدي في ١٩ تموز الفائت الاحتفال باطلاق المجلة في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بحضور وزير الاعلام وليد الداعوق، والوزير السابق ابراهيم شمس الدين، وعدد من المدراء العامين المسؤولين الكبار في الادارة وممثلي السلك الديبلوماسي.

ارتبط إطلاق هذا المشروع الرائد في لحظةٍ يحتاج لبنان فيها إلى وجود منبر ومساحة حرة للتحاور العقلاني والتواصل بين نخب فكرية وعلمية ومهنية في المجتمع وبين الدولة وصناع القرار حول قضايا المال العام وبناء الدولة، وإلى أداة لتعميق البحث ولتراكم المعرفة ونشرها، وإحدى أدوات التحديث الإداري والترشيد المالي، وهو ما تسعى "السادسة" إليه من خلال بحثها في أهم القضايا والأزمات والمشكلات والتحديات التي تواجهها المالية العامة والإدارة العامة في لبنان في هذه المرحلة التاريخية، على مختلف الصعد التشريعية والتنظيمية والإدارية والمهنية والسياسية والمعرفية، أو من خلال عملها على استنباط الأسئلة الصحيحة التي يجب أن تُطرح حول تلك الأزمات والمشكلات والتحديات وإطلاق عمل بحثي وحوار وطني حولها وسط النخب والخبراء والمسؤولين وصنّاع القرار ذوي الشأن، والسعي بالتالي لتقديم أجوبة عن تلك الأسئلة، ومحاولة طرح البدائل والسياسات التي يمكن أن تساهم في حل تلك الأزمات ومواجهة تلك التحديات وفي تقديم الرؤى التي تساهم في دفع هذين القطاعين نحو الأفضل.

اهتمامات المجلة

كثيرة هي القضايا والموضوعات المالية والاقتصادية والإدارية التي تستحق البحث والمناقشة في لبنان، وبخاصة في ما يتعلق بالمال العام والموازنة العامة والنظام الضريبي والسياسة الجمركية والإنفاق والصفقات العامة والدين العام والهدر والترشيد المالي وسياسات التمويل... أو ما يتعلق بتحدث الإدارة العامة ودوره في الترشيد المالي، كمواجهة الفساد والتحديث التقني والتشريعي، ودور أجهزة الرقابة وسياسات التوظيف واستقطاب الخبرات والكفاءات، ورفع مستوى جودة الأداء، فضلاً عن قضايا الحكم الرشيد والتنمية المتوازنة والتعليم الرسمي ودورها في تعزيز المالية العامة...

العدد الأول

يتضمن العدد الأول من "السادسة" عدة أبواب، منها باب "المحور" الذي يعالج موضوع "الأملاك العامة في لبنان: مشكلاتها وسبل إدارتها" من خلال خمس أوراق تناولت: "البعد القانوني للأملاك العامة في لبنان" (إيلي معلوف)، و«التعديات على الأملاك العامة البحرية في لبنان: الإشكالية وسبل الحل" (إيلي خطار)، و«الخطة الشاملة لترتيب استعمالات الأراضي اللبنانية وعلاقتها بإدارة الأملاك العمومية" (وفاء شرف الدين وإبراهيم شحرور)، و"نحو رؤية إستراتيجية لتحديث إدارة أملاك الدولة في لبنان" (عن الوكالة الفرنسية لإدارة أملاك الدولة)، و"سبل ترشيد دور الدولة في إدارة أملاكها الخاصة: نموذج التجربة الفرنسية" (غي كوريا وستيفاني فورنييه).

وفي باب "دراسات" قدم هذا العدد دراستين عالجتا "الإطار القانوني لمكافحة تبييض الأموال في لبنان" (إيلي كلاس)، و"تمويل التنمية: مقاربة مغايرة للطرح النيو–ليبرالي" (ألبر داغر). وفي باب "مراجعة كتب"، قدم هذا العدد عرضاً لكتاب جوزف ستيغليتز "السقوط الحر: أمريكا، الأسواق الحرة، وأفول الاقتصاد العالمي" (إعداد منير راشد)، وكتاب جورج كوبر "أصل الأزمة المالية: المصارف المركزية، فقاعات الأسعار، ومغالطة فاعلية السوق" (إعداد كارل ريحان).

وفي باب "مؤشرات لبنانية" تناول هذا العدد موضوع "تطور نفقات العاملين في القطاع العام ٢٠١١" (إعداد لمياء المبيض بساط وإبراهيم الغندور)، وفي باب "اتجاهات اقتصادية عالمية" تناول موضوع "أزمة ارتفاع المواد الغذائية: الأسباب والنتائج" (إعداد مؤسسة البحوث والاستشارات). وأخيراً تناول العدد في باب "تشريعات ومشاريع قوانين" عدداً من التشريعات الصادرة حديثاً في لبنان وبعض مشاريع القوانين المطروحة للتشريع (إعداد وليد الشعار).

قُدِّم العدد بافتتاحية بعنوان "لماذا السادسة" بقلم لميا المبيض بساط، مديرة المعهد المالي، وفارس أبي صعب، رئيس تحرير المجلة.

يقع العدد في ١٠٤ صفحات من الحجم الكبير، وهو عدد غير مخصص للبيع ويمكن الحصول عليه من معهد باسل فليحان المالي – بيروت.

جمهور السادسة

تطمح المجلة التي يرئس تحريرها الزميل فارس أبي صعب إلى تأسيس شبكة واسعة من العلاقات مع باحثين وأكاديميين وكتاب وخبراء في العلوم الاجتماعية بوجه عام وفي الاقتصاد والمالية والإدارة والقانون بوجه خاص. وترحب المجلة أيضاً في الباحثين الشبان والشابات، المهتمين بنشر أعمالهم البحثية المميزة وبالمساهمة في مناقشة القضايا العامة بموضوعية وجِد. إلى جانب ترحيبها بمساهمات المهنيين المحترفين والأكفياء، الذين يعايشون الملفات والمشكلات المطروحة للبحث في عملهم اليومي. ومن خلال تغطية المجلة قضايا المالية العامة والتحديث الإداري وغيرها من القضايا ذات الصلة، فهي يمكن أن توفر حاجة وتكون محط اهتمام كل من صناع القرار والسياسيين والاقتصاديين والإداريين والباحثين والأكاديميين والخبراء والطلاب ذوي الشأن، الذين يمكن أن يمثلوا جميعاً شريحة واسعة من القرّاء المؤثرين في الدولة والمجتمع.

شروط النشر

تشجع المجلة اعتماد المنهج العملي العقلاني في البحث والتفكير، والابتعاد من تقديم الأجوبة الجاهزة مسبقاً غير القابلة للنقاش أو الشك أو النقد. أما أبرز المعايير العلمية والمنهجية التي يجب أن تتحلى نصوص المجلة بها فهي: الموضوعية، التأصيل، دقة المعلومات، الاستخدام الدقيق للمصطلحات والاقتباسات، الاستناد إلى مصادر حديثة، التوثيق العلمي للمصادر، الأسلوب المتماسك والمقتضب، اللغة السهلة والواضحة، التقيد بالحجم المطلوب في كل باب من أبواب المجلة. على ألاّ يكون النص المعد للنشر في "السادسة" منشوراً سابقاً أو معروضاً للنشر لدى مطبوعة أخرى أو على موقع إلكتروني.

الممكن تحقيقها في جمرك مرفأ بيروت لضمان السرعة والدقّة وتسهيل عمل موظفي الدوائر الجمركية كافة.
من ناحية أخرى قامت الإدارة بتنفيذ مشاريع لوجستية في حرم المرفأ، ترمي إلى تسهيل عمليات تخليص البضائع التي يستلزم الإفراج عنها وتسليمها الحصول على تأشيرة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، وتهدف هذه المشاريع تالياً الى اختصار الوقت المطلوب لانجاز عمليات التخليص هذه. فقد كان أصحاب العلاقة يتنقّلون بمعاملات تلك البضائع مسافات طويلة داخل حرم المرفأ، وفي ظلّ ظروف مناخية سيّئة في بعض الأحيان، بسبب وقوع مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة بعيداً من الدوائر الجمركية المعنية الكائنة في العنبر "١٩". فكان يتوجّب على هؤلاء نقل عيّنات البضائع المستوردة، التي قد تكون أحيانا ضمن أوعية أو غالونات ثقيلة، من باحة الكشف إلى مكتب الوزارة المذكورة للتأكّد من تطابقها مع مندرجات البيان الجمركي ومن ثمّ ختمها بالشمع الأحمر تمهيداً لإرسالها إلى المختبرات المعتمدة بغية إجراء التحليلات والفحوصات اللازمة.
وقد عملت إدارة الجمارك بالتعاون مع شركة إدارة واستثمار مرفأ بيروت، على تجهيز مكتب جديد خاص بمندوبي وزارة الاقتصاد والتجارة لا يبعد من الدوائر الجمركية سوى أمتار قليلة.
وعبّر مندوبو وزارة الاقتصاد والتجارة العاملون في المكتب الجديد، عن ارتياحهم لهذه الخطوة المحققة إذ أنّها وفّرت لهم بيئة أفضل للعمل وقدرا من السلامة العامة كان مفقوداً في ظلّ الظروف التي كانوا يعملون فيها في مبنى صنّف بأنّه غير قابل للسكن. ولم يتردد العديد من مخلّصي البضائع في التعبير عن إيجابيات هذا التدبير الجديد الذي طالما تمنّوه.
وفي هذا السياق ولتحقيق المزيد من التسهيلات، تسعى إدارة الجمارك وبالتعاون مع بقية الوزارات، كوزارتي الصحة العامة والزراعة وغيرهما، إلى نقل مكاتب مندوبيها إلى المحيط نفسه بجانب مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة، فيتحقق بذلك المفهوم الحقيقي للنافذة الواحدة (One Stop Shop).

تسهيل للمعاملات

أكرم شديد... مسيرة ٣٧ عاماً

بعد مسيرة ٣٧ عاماً من البذل والعطاء والإنجاز في خدمة الجمارك، اجتمعت العائلة الجمركية حول رئيس المجلس الأعلى للجمارك أكرم شديد، تكريماً له بمناسبة تقاعده.

مرعي مقلداً شديد الوسام الجمركي

ابن شمسطار دخل الجمارك بالرتبة الوظيفية الدنيا كمراقب مساعد، وتسلّق السلم الإداري بجهوده، متنقلاً من وظيفة الى أخرى، حتى بلغ قمة الهرم الإداري الجمركي: رئاسة المجلس الأعلى للجمارك.
وأكرم شديد، "أكرم إدارة الجمارك بعطاءاته، وأكرم الجميع بعاطفته النبيلة"، على قول مدير الجمارك العام بالإنابة شفيق مرعي. وهو، بحسب مرعي، "غرس وصنع واعطى، ورسم وهندس وخطط، وحفر وبنى وشقّ الطريق". ويقول مرعي إن شديد كان يكنّ "حباً عميقاً لهذه الإدارة، وعاطفة صادقة تجاه موظفيها"، وتميز بـ"جهده في سبيل رفع شأنهم وتأمين المعارف اللازمة لهم".
ويذكر مدير إقليم جمارك بيروت طلال عيتاني أن شديد "دافع عن إدارة الجمارك بصدق وقوة من وحي قناعته بأنها أهم إدارات الدولة".
وكان شديد، وفق مرعي، يتسم بـ"واقعيته التي أدت الى اعتماد كل ما يصب بالفعل في خدمة ومصلحة الإدارة والوطن"، يفضل "الابتعاد عن الشعارات البراقة وعن النظريات الفارغة والمشاريع الفاشلة التي كان يقول متنبئاً، أنها ستبقى حبراً على ورق ولن تكون قابلة للتطبيق".
وعرف عنه أيضاً "جرأته في اتخاذ القرار، وتمسكه بتطبيق أحكام القانون، وحرصه الدائم على عدم الشذوذ عنها مهما كانت الظروف وأياً تكن الضغوط". أما همه الدائم، فكان "الحفاظ على تماسك الإدارة خاصة خلال الظروف الحرجة التي مرت بها البلاد".
ولربما كانت كلمات مرعي عندما قلده الوسام الجمركي، خير معبّر: "يتلهف الوسام الجمركي لكي يتحسس صدركم وليفخر بمعانقته وليستمد منه البريق واللمعان، هذا الصدر الرحب الذي اتسع للكثير في الجمارك. أن هذا الوسام يكبر بكم وبعطاءاتكم وهو يعتز بسبعة وثلاثين عاماً من البذل والعطاء في الجمارك.
هنيئاً لكم الوسام الجمركي الذي يشهد على كفايتكم وإخلاصكم وتضحياتكم".

"كيف نحمي أولادنا من آفة المخدرات؟"
ندوة نظمها معهد باسل فليحان ونقابة الصيادلة

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات في حزيران الفائت، اقام معهد باسل فليحان المالي الاقتصادي ونقابة صيادلة لبنان في مبنى نقابة الصيادلة، حلقة عرض ونقاش بعنوان "كيف نحمي أولادنا من آفة المخدرات؟".
وعرض رئيس شعبة مكافحة المخدرات والارهاب في الجمارك المقدم جوزف سكاف لأهم عمليات تهريب المخدرات التي ضبطت منذ العام ٢٠٠٨.
ثم كان عرض لرئيس مكتب مكافحة المخدرات في قوى الامن العقيد عادل مشموشي عن "واقع المخدرات: أنواعها، أثارها، ومؤشراتها"، فشرح أن المخدرات تصنف وفقا لطبيعة المنشأ، أو وفق تأثيرها على المتعاطي. وعدد أهم أسباب الإدمان على المخدرات، موضحاً مخاطر الإدمان العامة.
ثم تحدث نقيب الصيادلة الدكتور زياد نصور، عن "استهلاك العقاقير والوصفات الطبية المحتوية على مخدرات ومؤثرات عقلية".
وعرض نصور للمخدرات الاكثر رواجا وخطرا. واذ ذكّر بأن القانون الذي صدر في العام ١٩٩٨ صنف المدمن بأنه أنسان مريض، اسف لأن "غالبية المدمنين هم في السجون لا في مراكز علاج".
وشدد على ان "المطلوب هو اقامة مركز علاج حكومي متخصص لمدمني المخدرات، وانشاء مجلس وطني لمكافحة المخدرات، وضبط الثغر الموجودة في المستوصفات وغيرها، وتكامل الايرادات بين الوزارات والنقابات المعنية والمؤسسات الاهلية لوضع حد لهذه الآفة الخطيرة، وتنظيم حملات توعية لمكافحة تعاطي لمخدرات، والتشدد بتطبيق القوانين بحيث يسجن المروج والتاجر والحامي".
بعد ذلك، تحدثت المعالجة النفسية رلى منصور من قسم الوقاية في جمعية "سكون"، عن "دور الأهل: الكشف المبكر وتحصين الأولاد من مخاطر المخدرات".
واشارت الى أن "على الأهل قضاء وقت نوعي مع الأولاد، والمشاركة في حياتهم الاجتماعية والرياضية والأكاديمية". وشددت على ضرورة "أن يكون الأهل مثالاً يحتذى، وعلى ضرورة أن يبتعدوا عن الوعظ ويفتحوا باب الحوار والتواصل". وشددت منصور على ضرورة "متابعة نمو الأولاد وإنجازاتهم". وشرحت منصور "عوامل الخطر التي قد تؤدي الى سلوكات غير مرغوبة من ضمنها تعاطي المخدرات"، والعلامات التي تشير إلى إحتمال وجود مشاكل تناول مواد مخدرة بين المراهقين".
وبعد فيلم وثائقي، تولى رئيس لجنة الاعلام في "شبية ضد المخدرات" محمد عاصي اختتام الحلقة.

تدابير لوجستية وتقنيات حديثة في جمرك مرفأ بيروت

بالشمع الأحمر

كتبت مايا ملحم:

في إطار العمل على تطبيق مبدأ تبسيط وتسريع المعاملات الجمركية، حققت إدارة الجمارك بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة للتنمية UNDP (مشروع نجم)، العديد من الخطوات الناجعة في جمرك مرفأ بيروت ضمنت مصلحة المواطنين والخزينة على السواء.

فانطلاقاً من طبيعة العمل في الدوائر الجمركية التنفيذية التي تتطلّب قدراً عالياً من الدقّة والكفاية والحذر، تمّ تأمين أجهزة "BAR CODE READER" في معظم هذه الدوائر وعلى مداخل جمرك مرفأ بيروت، لضمان سير العمل بالمستوى المطلوب. وقد أدت هذه الأجهزة دوراً فاعلاً في تسهيل عملية تسجيل البيانات الجمركية وتفعيل مراقبة المهل المحددة لدفع الرسوم، كذلك أدّت إلى اختصار الوقت المطلوب لإنجاز المعاملات، إذ إنّها تقوم بشكل آلي وبثوان معدودة بإظهار المعلومات المطلوبة والمدرجة في البيان الجمركي وذلك على شاشة الحاسوب .

وساهم اعتماد هذه التقنية الحديثة في تلافي الأخطاء المحتمل ارتكابها من قبل الموظّف عند إدخاله يدوياً أرقام البيانات وكل المعطيات المطلوبة. إضافة إلى ذلك، فقد سمح هذا الإجراء للموظفين بالولوج بسرعة إلى قاعدة المعلومات والاطّلاع عليها.

كذلك تمّ خلال شهر حزيران ٢٠١١ اختصار مراحل تخليص البيان الجمركي في مرفأ بيروت، بدمج ثلاث محطّات من عملية إخراج البضائع بواحدة فقط تنتهي بدقائق معدودة وهي محطة دفع الرسوم الجمركية، بعد أن كان يستغرق ذلك أكثر من ساعة في دائرتي المحاسبة والمانيفست. وحرصاً على انتظام العمل وتفادياً لأية عشوائية أو فوضى قد يتسبب بها الحجم الكبير للمعاملات في الدائرتين المذكورتين، تمّ فتح صندوق احتياطي للدفع في دائرة المحاسبة في المرفأ، لاستيفاء المبالغ المصفّاة بموجب معاملات لها طابع العجلة، ولاستيعاب أي عطل قد يطرأ في النظام لدى أحد الموظفين.

وقد لاقت هذه التحسينات صدًى إيجابياً لدى معظم المخلّصين الجمركيين والتجار لناحية السرعة في تخليص بياناتهم وإخراج بضائعهم . ولا تزال إدارة الجمارك تتابع من كثب دراسة كلّ الخطوات العملية

أجهزة BAR CODE READER

واضافت "نحن سعداء أن لبنان هو البلد السابع المندرج في إطار مجموعة عمل مراكش وقد استطعنا بمساندة UNEP تنفيذ دراسة حول الإطار القانوني للشراء الحكومي المستدام، ودراسة أخرى قيّمت جهوزية السوق اللبناني للإنتاج والاستهلاك المستدام، تحضيراً لتطوير سياسة وطنية للشراء الحكومي المستدام بأبعاده الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية وصولاً الى وضع خطة عمل متصلة، تتبناها الحكومة، مقرونة بتدريب مجموعة من الموظفين الحكوميين".

واشارت إلى أن "لبنان خطا خطوات بارزة في العمل على تحقيق الاستدامة، من خلال عمل المركز اللبناني لحفظ الطاقة التابع لوزارة الطاقة والمياه في لبنان الذي أعدّ مشروع قانون حفظ الطاقة وأشرف على تنفيذ الخطة الوطنية لاستخدام الإنارة الموفرة للطاقة [...] وقد بادر المركز إلى تطوير الخطة الوطنية لترشيد الطاقة من خلال ١٤ مبادرة شملت جميع القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى عدد من المشاريع الوطنية المنفذة بدعم من عدّة جهات خارجية. أما في إطار التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، فقد تمّ إطلاق مقاربة علمية لصناعة لبنانية صديقة للبيئة بمبادرة مشتركة من وزارة البيئة وجمعية الصناعيين اللبنانيين، ونحن ننتظر المسح البيئي الشامل في لبنان". واشادت بجهود شركة INFOPRO "التي نظمت هذه السنة المؤتمر الوطني حول الاقتصاد الأخضر بمشاركة عدد كبير من الفاعليات الاقتصادية، وهو ما عكس استعداد السوق اللبنانية للمضي بهذه المبادرة، والإرادة الجدية للتحوّل نحو الأنشطة الاقتصادية الخضراء، إضافة إلى أنشطة ومبادرات وطنية أخرى في هذا الاطار".

ورأت أن "تجربة لبنان هي مثال عن الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به وزارات المالية في تفعيل استراتيجيات التنمية المستدامة وترجمة السياسات إلى برامج عمل وخطط وطنية بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع الفعاليات على المستوى الوطني والمحلي. فهي قد أعطت الضوء الأخضر وأدت دور المحرّك في توفير البيئة المواتية للوزارات الأخرى من وزارة الطاقة ووزارة البيئة وهو ما مكّنها من تطوير سياسات قطاعية داعمة للاقتصاد الأخضر".

وتابعت "رغم التحديات الكثيرة، وأولها التحدي المالي، وانطلاقاً من قناعتنا بأن التكلفة البيئية لا بدّ وأن تؤخذ في الحسبان عند وضع أي سياسة عامة، نتطلع إلى دور أكبر للحكومات في دعم أنشطة البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الخضراء، تمشياً مع الأهداف التنموية الجديدة، عبر تبادل الخبرات والإفادة من الممارسات الدولية الفضلى ونقل أدوات المعرفة".

وخلصت الى القول "إن التحدي كبير دون شك لكننا كمواطنين ومستهلكين ندرك التكاليف الطويلة الأمد لأنماط غير مستدامة في اقتصادنا، لذلك نتطلع إلى التغيير بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني".

معهد باسل فليحان استضاف دورة اقليمية عن مكافحته

التقليد يقتل الابتكار والتقدم وضحاياه قد يفوقون ضحايا الارهاب!

من ورشة العمل

"التقليد قاتل للابتكار والتقدم وأيضاً للمستهلكين، الذين يشكلون اول ضحايا باعة الموت. إنه جريمة القرن، وعدد ضحاياه قد يفوق عدد ضحايا الارهاب، وخصوصاً في الدول الأقل تقدماً".

هذه الملاحظات أوردها الخبير في مكافحة التقليد والقرصنة في منظمة الجمارك العالمية كريستوف زمر من خلال دورة تدريبية اقليمية عن "مكافحة التقليد والقرصنة– صحة المستهلك وسلامته"، استضافها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ما بين ١٨ تموز الفائت و٢٢ منه، ونظمها بالتعاون مع إدارة الجمارك اللبنانية ومنظمة الجمارك العالمية، وشارك فيها ٢٣ خبيراً جمركياً من مختلف الدول العربية.

ولاحظ زمرمن، الذي تولى التدريب خلال الدورة، أن "الشبكات الاجرامية باتت تعتمد طرقاً أكثر اتقاناً سواء في ما يتعلق بوسائل التقليد والاخفاء، وهو ما يضاعف صعوبة التمييز بين المنتج الأصلي والمقلد".

وتناولت الجلسات التوجهات الحديثة ومبادرات منظمة الجمارك العالمية (بناء القدرات، التدريب الالكتروني)، والتطبيقات التشريعية الخاصة بموضوع مكافحة التقليد والقرصنة وعلاقتها بتحليل المخاطر، وتطور التقنيات الجمركية (تحليل المخاطر ومقدمة عامة حول تقنيات الاستهداف والانتقاء)، وتمرينات عملية عن "كيفية كشف الأخطاء"، وعرضاً للحالات الاستثنائية من المضبوطات.

وضمن جلسات تناولت الأجهزة التشريعية والهيكلية المعتمدة لتحليل المخاطر، والتشريعات وعلاقتها بتحليل المخاطر، عرضت وفود الدول العربية المشاركة لحالات عملية خاصة بمكافحة التقليد وتأثيراتها في الصحة العامة وحماية المستهلك.

وقدم محاضرون من ادارة الجمارك اللبنانية لمحة عن التشريعات اللبنانية وعلاقتها بالتطبيقات الخاصة بتحليل المخاطر لمكافحة التقليد والقرصنة، وعرضاً حول المبادرات والحاجات لبناء القدرات في مجال مكافحة القرصنة والتقليد في مناطق عمل منظمة الجمارك العالمية.

وتناولت جلسات أخرى آليات التنسيق بين القطاعين الخاص والعام، وكيفية تحسين التنسيق بين ادارات الجمارك وأصحاب الحقوق، تخللها شرح من جمعية حماية المنتجات و العلامات التجارية – لبنان، فيما عقدت جلسة عن كيفية الكشف عن البضائع المقلدة، تخللها عرض تقني لخصائص لسلع المقلدة والقرصنة من قبل أصحاب الحقوق، وشرح كيفية التمييز بين الحقيقي والمزيف "الجانب العملي هو حيوي وضروري، وخصوصاً في ما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية، والمنتجات الاستهلاكية اليومية، والسجائر.

وتمت دراسة حالات عملية قدمها أصحاب الحق ومنهم HP وUnilever وLVHM وNike وBeiersdorf AG وSanofi وGSK وSOCIETE BIC وBPG Dubai.

وقام المشاركون بزيارة ميدانية لمطار رفيق الحريري الدولي، هدفت الى دراسة تقنيات الاستهداف واختيار السلع إضافة إلى التقنيات الجمركية التي تسمح بتحديد السلع المزورة ، وبشكل أكثر تحديداً، السلع المقلدة والمقرصنة. وأجرى المشاركون تمريناً عملياً، وتعرفوا على مركز تدريب تعزيز امن المطار.

واختتم البرنامج بتمرين تطبيقي على فتح الشحنات في مرفأ بيروت، بإشراف إدارة الجمارك اللبنانية، تخللته زيارة المستودعات الجمركية.

في كلمته ضمن مؤتمر "السياسات الداعمة لتحول المنطقة العربية نحو اقتصاد أخضر"

بيفاني: معنيون باستدراك تكلفة تصحيح التدهور البيئي

بساط: نتطلع الى دور أكبر للحكومات في دعم أنشطة البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الخضراء

ضمن إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو ما يعرف باسم "ريو +٢٠" المزمع عقده عام ٢٠١٢ بهدف تجديد الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة وتقويم التقدم المحقق والثغر التي تعوق تنفيذ توصيات القمم العالمية الرئيسة للتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة، نظمت الاسكوا سلسلة من الاجتماعات وورش العمل الوطنية والإقليمية، بينها مؤتمر نظمته في ٢٠ تموز الفائت بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية حول "السياسات الاقتصادية الداعمة لتحول المنطقة العربية نحو اقتصاد أخضر"، بحضور وزير المالية العراقي رافع العيساوي ومدير المالية في لبنان آلان بيفاني ممثلاً وزير المالية محمد الصفدي وصانعي السياسات في وزارات المالية في البلدان العربية وممثلين عن وزارات الاقتصاد والتخطيط ومنظمات المجتمع المدني المعنية وخبراء ناشطين في مجال سياسات التنمية الاقتصادية، وذلك في مقر الاسكوا في بيروت.

شارك في الاجتماع الذي استمر على مدى يومين ١٣ دولة عربية، وهي: الأردن والإمارات العربية المتحدة وسوريا والسودان والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والسعودية واليمن.

وتداول الاجتماع في الإصلاحات الاقتصادية اللازمة والأدوات المالية التي يمكنها أن تدفع بعجلة التحول نحو اقتصاد أخضر في المنطقة العربية، ومساندة البلدان العربية في تحديد موقف واضح تجاه القضايا التي يجري التفاوض في شأنها في "ريو + ٢٠" ولا سيما في ما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة وترجمتها على المستوى الوطني.

وكانت لبيفاني كلمة في المؤتمر قال فيها "في ظل التحديات الاقتصادية والمالية العالمية، من تدهور بيئي، إلى شح المياه، إلى فورة أسعار المواد الغذائية، إلى الطلب على المواد الملوثة، إلى مشاكل إعادة التوزيع المولدة للحروب والكوارث، وانهيار طغيان طلب المردودية على المدى القصير جداً، بات من الضروري إعادة هيكلة النظم القائمة لمواكبة تحديات الاقتصاد الأخضر ووضع الإطار للسياسات العامة الداعمة له واتخاذ التدابير التحفيزية لهذه الغاية".

واضاف "إن دور وزارات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو دور مركزي لجهة تأمين البيئة الملائمة والحوافز للدفع قدماً بالاستثمارات البيئية المنتجة التي من شأنها تحقيق تقدم كبير في هذا المسار الإصلاحي، وأن تركيز جهود القطاع العام لدعم الأنشطة والمبادرات الاقتصادية والاستثمارات من شأنها تحريك العجلة الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان معايير الاستدامة، ولا ننسَ في هذا الإطار دور القطاع الخاص في لبنان، وهيئات المجتمع المدني، وأن وزارة المال اللبنانية تصبو إلى تمتين هذه الشراكة الوطنية البناءة لكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشكل سنداً قوياً لعملية الإصلاح".

وشدد على أن "عملية إصلاح إدارة المالية العامة في لبنان وفي الدول المجاورة لا تتم بنجاح دون المواكبة المستمرة للتطورات والتوجهات العالمية في المجالات كافة، إذ إن السياسات المالية تدعم الأداء الاقتصادي بأكمله وتسعى لتوفير التنمية المستدامة والرخاء الاجتماعي".

ورأى أن "التحدي الأبرز اليوم أمام لبنان ودول المنطقة هو بناء الشراكات الإقليمية والدولية المميزة على قاعدة إيجاد الإرادة السياسية لحفز وتقوية الاقتصاد الأخضر والمستدام تحقيقاً للأهداف التنموية". وتابع "من هذا المنطلق، تطمح وزارات المال إلى تأدية دور ريادي في السعي نحو إصلاح اقتصادي من خلال السياسات المالية السليمة والإدارة الناجحة للأموال العامة، من أجل تعزيز النمو المستدام تمشياً مع الأولويات الوطنية، وعملاً بمبدأ الشفافية والرقابة كأدوات للحكم الرشيد".

وابرز أهمية "التداول مع صانعي السياسات في وزارات المال في البلدان العربية حول الإصلاحات الاقتصادية اللازمة والأدوات المالية التي يمكنها أن تدفع بعجلة التحول نحو اقتصاد اخضر مزدهر في المنطقة العربية"، وضرورة "تبادل الخبرات التي من شأنها الدفع قدماً نحو تحديد موقف واضح حول قضايا الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وترشيح فكرة المفاضلة بين المردودية البناءة على المدى الطويل والمردودية المكلفة على المدى القصير والطويل".

المدير العام الان بيفاني

وقال إن "وزارة المال اللبنانية معنية باستدراك أثر الأعباء المستقبلية وفي طليعتها تكلفة تصحيح التدهور البيئي الذي سيفرض نفسه".

أما مديرة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط، فأشارت إلى أن "لبنان انضمّ، بمبادرة من معهد باسل فليحان ومباركة من وزير المال، إلى مسار مراكش، وهو مسار أسس غداة قمة الأرض في جوهانسبورغ في عام ٢٠٠٢، يهدف الى دعم الجهود الحكومية في الدول التي تعمل على تحويل اقتصادها نحو أنشطة مستدامة، وقد أصبحت هذه المواضيع ومنذ عام ٢٠٠٩ من أولويات عمل معهد باسل فليحان واهتمامات وزارة المال. وقد تمّ اختيار المعهد ليكون مركزاً وطنياً في إطار تنفيذ مشروع "تطوير أدوات لبناء القدرات في الشراء الحكومي المستدام"، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومشروع الأمم المتحدة للبيئة UNEP".

برزوا من خلال الوزارة فاستقطبهم القطاع الخاص والمؤسسات الدولية

من "المالية"... إلى آفاق جديدة

جاك شعراوي

كارول خزامي

لأنهم برزوا خلال عملهم في وزارة المالية، وتحديداً في مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيها، أو في برنامج البنك الدولي في الوزارة، ولأنهم أثبتوا مهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم الكبيرة، تلقوا عروضاً من مؤسسات دولية، أو من شركات كبيرة في القطاع الخاص، فذهب كل منهم الى اكمال مسيرته المهنية الناجحة، تاركين وراءهم، لدى زملائهم في الوزارة، اسفاً على خسارتهم، وذكرى طيبة، وامنية بأن يصبح القطاع العام قادراً على جذب العناصر الجيدة واستبقائها والحفاظ عليها.

إنها حال كوثر دارة، ونادين أبو خالد، وديما السايس، وهدى الصايغ، وشيرين شلاح، وسواهم، ممن غادروا في فترات سابقة الى آفاق جديدة.

أحدث المغادرين جاك شعراوي، الذي سيتولى منصب المستشار المقيم لشؤون الادارة المالية العامة في المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الاوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي، والذي يتخذ من بيروت مقراً له.

وكان شعراوي يتولى ادارة مشروع اصلاحي للبنك الدولي في وزارة المال، يهدف الى تحسين فاعلية الموارد المالية العامة.

كذلك تغادر كارول خزامي الى منصب منسقة مشروع في مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في بيروت، بعد أن عملت مستشارة قانونية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي في وزارة المال منذ العام ١٩٩٧، وأدت دوراً أساسياً في التفاوض في شأن عدد كبير من الاتفاقات الضريبية والاستثمارية بين لبنان وعدد من دول العالم.

وشاءت كارول أن توجه، من خلال "حديث المالية"، كلمة الى زملائها، هذا نصها: "حيث انني سانتقل إلى وظيفة أخرى بعد ١٥ عاما مليئة بالتحديات (تشرين الاول ١٩٩٦ – حزيران ٢٠١١) قضيتها في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى وزارة المال، أود أن أشكر جميع من تعاونت معهم، سواء أكانوا في الوزارة، أو في المؤسسات العامة الأخرى، أو في القطاع الخاص، لمساهمتهم في مواجهة هذه التحديات وجعل هذه السنوات الـ١٥ ممتعة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وشكري لجميع الوزراء الذين كان لي شرف العمل معهم".

حياة الوزارة

تقاعد

- بمناسبة عيد العمال وبمناسبة تقاعد الموظفين السادة جبور الماردينى ومارون راجحة وريمون القزي. ومنيف ابوشقرا ونسيب سرور، أحيت مالية محافظة جبل لبنان حفل غداء تكريمياً بحضور مدير الواردات لؤي الحاج شحادة وعدد من موظفي المالية.

بنون وبنات

- رزقت المراقب الرئيسي جانيت بجاني (مالية جبل لبنان – خدمات المكلفين) مولودة أنثى سمتها ريتا.
- رزقت المراقب الرئيسي نيكول كرباج (مالية جبل لبنان – والمصلحة المالية الاقليمية) مولودة أنثى أسمتها سيانَا.
- رزق المراقب روي فواز (مالية جبل لبنان – الضرائب النوعية) مولودة انثى سماها غابيل.
- رزق المراقبان جان ابي صافي وورولا بوانطون (مالية جبل لبنان – الالتزام الضريبي) مولودة أنثى سمياها سيرينا.

كتاب من المكتبة المالية

Global Development Horizons 2011: Multipolarity - The New Global Economy/The World Bank. - Washington: The World Bank, 2011

Transition to a new world order with more diffuse distribution of economic power is under way. This first edition of a new World Bank flagship report, Global Development Horizons 2011, focuses on three major international economic trends: the shift in the balance of global growth from developed to emerging economies, the rise of emerging-market firms as a force in global business, and the evolution of the international monetary system toward a multicurrency regime. Pursuit of growth opportunities on a global level has meant that the international presence of emerging-market firms in cross-border production, trade, and finance has been on the rise for some time. The risk of investing in emerging economies has declined dramatically, while emerging economies' financial assets and wealth have expanded: emerging and developing countries now hold three-fourth of all official foreign exchange reserves. Despite the large, rapidly growing size of emerging economies and the expanding international presence of emerging-market firms, the role of emerging economies in the international monetary system remains relatively insignificant. Virtually all developing countries are exposed to currency mismatch risk in their international trade, investment, and financing transactions. But it appears that this too will change in the coming years. Smoothing the transition to a multipolar monetary environment will be high on the agenda of policy makers, who will face major decisions about whether fundamental reform of the rules of the international monetary system is in order.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، سابين حاتم، ليندا الدحداح، جوزيان شبلي، مايا بصيبص ومايا ملحم.
تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: مطبعة رعيدي

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 42 l Août 2011 l www.if.org.lb

Fonctionnaires… soyez partenaires de la réforme

Quelques semaines après avoir pris mes fonctions au ministère des Finances, j'ai tenu à effectuer des visites de terrain aux administrations affiliées au ministère à Beyrouth et dans les bureaux régionaux. L'objectif de ces visites était d'écouter, d'observer, de constater.

En effet, l'observation directe permet le plus honnête des constats. Ecouter un fonctionnaire énumérer les problèmes auxquels son administration fait face ou un citoyen se plaindre d'un retard ou d'une complication dans sa formalité restent des moyens efficaces pour identifier les zones prioritaires d'action.

Note objectif premier est de doter les directions et administrations du ministère des Finances des moyens et ressources nécessaires afin d'améliorer la qualité du service offert aux citoyens.

Dans cette perspective, nous œuvrons sur plusieurs plans, tant au niveau des lois, systèmes et procédures que sur le plan des ressources humaines et techniques, etc. A l'occasion de ces visites, j'ai vite la nécessité, voire l'urgence, d'améliorer l'environnement de travail des fonctionnaires afin de promouvoir la productivité.

Durant mon entrée en fonction au ministère des Finances, j'ai eu l'occasion de constater que ce ministère rengorge de personnes compétentes, travaillant avec honnêteté, dévouement et sérieux. Néanmoins, cela ne signifie pas pour autant que le ministère est -si l'on peut dire- une "administration vertueuse."

Ceux qui violent et transgressent la loi et nuisent à la réputation du Ministère et du Trésor Public seront sanctionnés, conformément à la loi. Par contre, nous encouragerons les fonctionnaires honnêtes qui auront prouvé leur compétence, leur motivation et leur respect de la loi et de l'éthique professionnelle.

Nous nous attacherons à résoudre les erreurs et à créer une atmosphère propice à la modernisation, au développement de l'administration et à l'amélioration de sa performance, afin d'être à la hauteur des ambitions et espoirs des Libanais ainsi que des ambitions financières et économiques de notre gouvernement.

Chers fonctionnaires, je vous invite à donner le meilleur de vous-même au quotidien. De grandes responsabilités reposent entre vos mains: Préserver les finances publiques, promouvoir l'économie nationale, faciliter la vie des citoyens et leur offrir le meilleur service public.

Je suis certain que nous participerons tous activement au grand projet de réformes que nous avons entamé.

Mohammad Safadi
Ministre des Finances

Les classifications budgétaires, outils fondamentaux de la transparence du budget

Par Dominique Bouley et Jacques Charaoui

Reposant sur une évaluation macro-économique objective des recettes et du financement disponible, le budget des dépenses doit être complet, transparent, réaliste et orienté vers l'action. Cette exhaustivité et cette transparence est satisfaite par les trois caractéristiques fondamentales de bonne gestion budgétaire que sont l'annualité, l'unité et l'universalité. La maîtrise et le contrôle même du gouvernement sur l'impact et les résultats de ses actions dépendent de l'application de ces principes.

Le budget doit également par sa présentation permettre de délimiter clairement les responsabilités au niveau de l'exécution. Les classifications budgétaires sont les outils qui déterminent le niveau de maîtrise d'un gouvernement sur ses moyens financiers et donc sur ses résultats. Elles créent la transparence budgétaire nécessaire à la gestion des finances publiques. Pour cela, il existe plusieurs types de classification budgétaire. Les classifications essentielles sont la classification administrative, la classification par nature économique et la classification fonctionnelle.

- La classification administrative répertorie l'ensemble des services chargés de la gestion des dépenses budgétaires qui ont été autorisées par le budget.
- La classification par nature économique décrit clairement les moyens mis à la disposition des services de l'Etat, salaires, autres dépenses de fonctionnement, transferts à d'autres entités publiques ou privées, dépenses en capital…
- La classification fonctionnelle informe sur l'objectif des dépenses du gouvernement, allant des dépenses concernant le fonctionnement de l'Etat aux interventions dans le domaine collectif ou social comme la santé et l'éducation, la distribution d'eau potable, ou dans le domaine économique.

Ces classifications fournissent les moyens nécessaires pour mesurer les dépenses et établissent des axes d'analyse, de contrôle et de suivi. Un bon ensemble de classification permet de comparer les données dans le temps, d'établir les prévisions de dépenses fiables et d'analyser les résultats de telle ou telle action gouvernementale. Ce sont les outils fondamentaux pour assister l'exécutif dans l'amélioration de sa gestion budgétaire. Les trois classifications présentées ne sont pas exhaustives, d'autres classifications liées à des besoins spécifiques d'analyse ou de suivi peuvent être créées: géographique, bénéficiaire, source de financement et dans le cadre d'un budget de programme, une classification des programmes.

Les réformes de classification budgétaire au Liban

Depuis 1996, le Liban a procédé à des améliorations en matière de nomenclature budgétaire existante par la refonte de la classification économique et par l'introduction d'une classification fonctionnelle basée sur la classification des fonctions des administrations publiques du bureau de Statistique des Nations Unies de 1981. Ceci avait permis d'améliorer considérablement la présentation et d'expliciter clairement les choix budgétaires. Cependant, au fil des ans, la nomenclature budgétaire a été modifiée et

suite page 2

Editée par:

INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN

Sommaire

Succès de la deuxième édition des Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique libanaise 2
IoF's experience presented in a MENA Regional Seminar On "The Role of Training in Support of PA Reform" 4
IoF shared on an international level Its updates on Financial Literacy 4

Succès de la deuxième édition des Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique libanaise

Un des 4 séminaires dans le cadre des Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique libanaise

Par Linda Dahdah

Fort du succès de la première édition des Rencontres lancées en 2010, l'Institut des Finances Basil Fuleihan et ses partenaires, le Service de Coopération et d'Action Culturelle de l'ambassade de France au Liban et l'Ecole Nationale française d'administration n'ont pas hésité à poursuivre leur coopération et lancer la promotion 2011.

Avec l'ambition de garantir des débats et échanges riches et fructueux, le comité de sélection, privilégiant la diversité des profils et l'expérience, a identifié 20 magistrats, conseillers d'Etat, directeurs généraux et cadres d'institutions publiques variées.

En comptant sur l'appui crucial de la Fransabank, également sponsor de l'édition 2010, les Rencontres ont ainsi été officiellement lancées le 6 avril en présence de S.E. M. Denis Pietton Ambassadeur de France au Liban.

Une fois de plus, l'événement fut l'occasion de non seulement marquer la relation privilégiée qu'entretient l'Institut avec la France, lui-même fruit de cette collaboration, mais également de rappeler l'intensité et la richesse des liens de coopération entre le Liban et la France en matière administrative. En effet, la France a placé au centre de cette coopération la formation des fonctionnaires, dans toute leur diversité: magistrats, diplomates, fonctionnaires des finances, fonctionnaires parlementaires, militaires, policiers, pompiers... garante d'une fonction publique libanaise efficace et dynamique. Les Rencontres 2011, organisées sous forme de séminaires de deux jours par mois entre avril et juillet, offrent justement l'opportunité de s'ouvrir, d'acquérir et d'échanger des connaissances et savoir-faire avec des experts de la vie économique et administrative française identifiés par l'ENA. Cette année a ainsi commencé par l'intervention de Mme Marie-Fraçoise Bechtel, Conseiller d'Etat, membre du comité d'expert en administration publique auprès de l'ECOSOC à l'ONU. Mme Bechtel, ancienne directrice de l'ENA, est entrée

suite de la page 1

s'est éloignée des principes retenus lors de sa mise en œuvre en 1996, à savoir que la classification économique est devenue en partie redondante avec la classification fonctionnelle et que certaines lignes budgétaires ne sont plus codifiées dans les règles.
Aussi, le ministère des Finances s'est engagé depuis 2010, dans la révision de la nomenclature budgétaire avec pour objectif d'améliorer la transparence du budget, tant dans sa préparation que dans son exécution, par une plus grande cohérence des classifications.

Les améliorations ont portées:

- Sur la classification administrative, par l'intégration au niveau des chapitres, des institutions recevant des transferts du budget afin de mieux identifier ces importantes opérations.
- Sur la classification économique, par le reclassement des prestations sociales qui, jusqu'à présent, figuraient dans les salaires, dans la catégorie correspondante des transferts.
- Sur la classification fonctionnelle, par la substitution à la classification des fonctions des administrations publiques de 1981, la nouvelle classification de 2000, plus tournée vers l'aspect des services collectifs, sociaux et environnementaux. La mise en place de la nouvelle classification a permis aussi une révision de la distribution des fonctions et cela conformément aux dispositions contenues dans le manuel de statistiques des finances publiques du FMI de 2001.

Les objectifs d'une telle réforme:

La mise en œuvre de ces réformes aura un impact important sur la lisibilité du budget et plus particulièrement sur les objectifs, tant en prévisions qu'en exécution et permettra de connaître de façon précise les montants affectés par le gouvernement aux différentes fonctions clairement définies.

Projet de la Banque Mondiale - EFMIS
Ministère des Finances - Liban

dans le vif du sujet en définissant la politique publique, en identifiant les contraintes, les nouveaux défis et en abordant le thème de la décentralisation de la décision, mettant l'accent sur l'identification des points cruciaux relatifs à la chaîne de décision. Passant de la théorie à la pratique, Mme Bechtel s'est penchée sur un cas concret qu'est la politique publique mise en œuvre

Un autre séminaire

Dans un cadre différent

en matière d'organisation du service public de la justice sur le territoire. La carte judiciaire a été l'occasion de débattre de la question. Un deuxième cas étudié a été la coopération intercommunale et le thème de la décentralisation, avant de terminer par le cas des politiques de l'environnement comme le Grenelle de l'environnement.
Frank Mordacq, contrôleur budgétaire près les ministères financier et économique français, a quant à lui axé son intervention sur le rôle des finances publiques dans la modernisation et la performance de l'Etat, démontrant clairement les succès mais aussi les échecs liés la mise en place de la Loi Organique Relative aux Lois de Finances (la LOLF).
Soutenabilité et gouvernance des finances, transparence et performance des politiques, exécution, contrôle et évaluation sont les concepts clés définissant sa présentation.
Les participants ont été particulièrement interpelés par le concept des indicateurs de performance et de la valorisation des biens de l'Etat.
La fonction publique, ses avantages, coûts et défis, ont été traités lors du troisième séminaire animé par Mme Corinne Desforges, Inspecteur Général de l'Administration près le ministère de l'Intérieur, de l'Outre-Mer, des Collectivités Territoriales et de l'Immigration. Pourquoi s'engager dans la fonction publique, comment mieux utiliser les fonctionnaires, quel est le rôle de la formation, surveiller tout en motivant, partager des valeurs et instaurer le dialogue, tels étaient les axes du séminaire.
Ce séminaire a suscité le plus grand intérêt des auditeurs autour des questions des traitements des fonctionnaires pendant leur activité et après.
Le quatrième et dernier séminaire relatif à l'audit, contrôle et évaluation des dépenses a eu lieu les 18 et 19 juillet, animé par Mme Danièle Lamarque, magistrat à la Cour des Comptes et nouvellement nommée Présidente de la Chambre Régionale Provence - Aples - Côte d'Azur (PACA).
Les principaux objectifs du séminaire étaient de situer les notions de contrôle, d'audit et d'évaluation, d'identifier les caractéristiques de l'action publique, la budgétisation par programme et les différents axes d'analyse de l'évaluation, d'examiner les problématiques de la contractualisation, et celles liées au contrôle et à la mesure de performance et enfin d'étudier le statut et la spécificité des acteurs du contrôle et de l'évaluation et leurs relations.
Dans le cadre de son séjour, Mme Lamarque a par ailleurs effectué une visite de courtoisie auprès du Président de la Cour des Comptes, M. Aouni Ramadan, en compagnie de plusieurs magistrats. Ils ont discuté des différentes opportunités de coopération entre les deux institutions.

Visite du Plan Vert sur invitation de la présidente du Comité Exécutif, Mme Gloria Abi Zeid

Visite à l'un des projets du Plan Vert

De nombreux participants aux Rencontres 2010 et 2011 ont répondu à l'invitation de Mme Gloria Abi Zeid, président du comité exécutif du Plan Vert, dont la découverte le 14 juillet dernier, à commencer par une présentation du Plan autour d'un petit déjeuner dans la réserve de Bentael, au Mont-Liban.

Sur le terrain

Les participants ont ensuite pu visiter les projets mis en œuvre par le plan comme les réservoirs d'eau de pluie déversée des toits des serres à Bentael même et à Aakoura à quelques 2,000m d'altitude et où les réservoirs sont constitués d'eau de pluie, de la fonte des neiges et de plusieurs sources d'eau environnantes.

The IoF's experience presented at a MENA Regional Seminar on "The Role of Training in Support of PA Reform"

The participants with the minister of Finance of Jordan

The Training Center of the Ministry of Finance of Jordan and the GIFT-MENA network (Governance Institutes Forum for Training in the Middle East and North Africa), in collaboration with the Institut des Finances Basil Fuleihan, the Agency for International Cooperation of the French Ministries of Economy and Finance (Adetef) and USAID have organized a regional seminar on "The Role of Training in Support of Public Accounting Reform" from July 3 to July 5 2011, in the Dead Sea region, Jordan.
The overall objective of seminar was to enable participants to exchange and learn more about the critical steps of public accounting reforms. Presentations tackled best practices in accounting reforms as well as different strategies and projects implemented in various ministries of Finance in MENA countries, with specific focus on capacity building and the role of training.
The specific objectives of the seminar were to:

- Promote the exchange of expertise among participants in the area of Public Accounting Reform;
- Discuss the role of training in support of Public Accounting Reform;
- Debate of the best methodology to put together and implement certified training programs on Public Accounting in the MENA region.

The five sessions of the seminar, tackled the following issues:

- The modern trends in public accounting
- International and regional best practices
- Capacity-building and training in public accounting reform
- Regional and international practices applied in developing specialized professional programs
- The Public Accounting Program (PAP) of the Ministry of Finance of Jordan

The Lebanese Ministry of Finance and the Institut des Finances Basil Fuleihan presented, during the third session, the current status of public accounting reform at the Ministry, the difficulties and future challenges. They also highlighted the role of the Institute of Finance and the lessons learnt in 15 years of implementation of capacity building programs in public financial management in Lebanon and the MENA region.
Session 5 was followed by working groups that provided the following recommendations regarding the PAP:

- Design on examination mechanism;
- Review its content and complete it with topics related to ethics and IT;
- Review the training's length;
- Divide the training into several levels (beginner, intermediate, advanced);
- Restructure the program around more topics specific to public accounting;
- Define specific learning objectives for each module;
- Highlight the link between the current situation of public accountants and their carrier path;
- Define the trainers' selection criteria.

The IoF shared on an international level is updates on Financial Literacy

The Institut des Finances Basil Fuleihan took part in the 7th INFE meeting and the OECD - FCAC (Financial Consumer Agency of Canada) International Conference on Financial Literacy: "Partnering to Turn Financial Literacy into Action", both held between May 25 and May 27, 2011, in Toronto, Canada.
As expected, both the meeting and the conference were of great value to the Institute, and will specifically have catalyst effects on the economic and financial education initiatives the IOF is undertaking, the main two being:

- The phase two of Financial Education in schools program (training of teachers and creation of interactive and educational tools for students) in collaboration with the Lebanese Ministry of Education and Higher Education and the Lebanese Development Network, funded by the Islamic Development Bank.
- The design and implementation of a national survey, that the IOF is preparing, and currently discussing it with potential partners.

Papers, discussions, and presentations pertaining to the previously mentioned programs were presented in great detail during both events.
During the 7th INFE meeting, representatives from member states shared their latest updates. Souraya Srage shared the updates of the IoF: planning to launch phase two of the Financial Education Program at Schools, and the National Survey. At the International Conference on Financial Literacy, the participation of close to 400 experts, including high-level governmental officials and senior decision-makers from public bodies, regulatory and supervisory authorities, as well as academics and NGOs representatives from more than 45 developed and emerging economies, testified to the importance of partnering to improve financial literacy.s
Despite the fact that the conference was focused on the Canadian experience overall, international experiences were presented and discussed. Conference led to networking and acquisition of new ideas.